



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

دور التطور المالي للجهاز المصرفي في تعزيز تنويع الصادرات في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2000-2023-

إشراف الدكتورة:

إعداد الطلبة

• رمضاني وفاء

• هميسي حاتم

• نفطي عبد القادر

• مسعي محمد الساسي

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيساً
مشرفاً ومقرراً
ممتحناً

جامعة الوادي
جامعة الوادي
جامعة الوادي

أستاذ
أستاذ مساعد ب
أستاذ محاضر ب

هشام غربي
رمضاني وفاء
بن علي عبد المومن

السنة الجامعية: 2024 - 2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَلِلَّهِ الْمُلْكُ الْأَمِينُ إِنَّ اللَّهَ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى من علّمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض

أبي المحترم

إلى نبع المحبة والإيثار والكرم

أمي الموقرة

إلى الأسرة التربوية التي درستني في جميع الأطوار

أساتذتي الكرام

إلى جميع من تلقّيتُ منهم النصح والدعم

أصدقائي بعيد كان أو قريب

إلى زملاء المذكرة وكذا زملاء الدراسة

أهديكم خلاصة جهدي العلمي

مهاج - محمد القاور - محمد الماسي

الشكر والتقدير

الحمد لله حمد كثيرا حتى يبلغ الحمد منهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق
أثاره الله بنوره واصطفاه.

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بخالص الشكر والتقدير
للأستاذة المشرفة: رمضاني وفاء.

على إرشاداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا يوما، كما نتقدم بجزيل الشكر
والعطاء إلى كل يد رافقنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد والشكر موصول
كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تقديم لنا كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل
كما لا ننسى أن نشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة وإلى
كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير.

سماح - جبر القاور - محمد الماسي

ملخص

دور التطور المالي للجهاز المصرفي في تعزيز تنوع الصادرات في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 2000-2023

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التطور المالي للجهاز المصرفي على تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023 وذلك في الأجلين الطويل والقصير، باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي (القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي M2) وتنوع الصادرات، حيث أظهرت النتائج القياسية إلى أن متغيرة القروض الموجهة للقطاع الخاص لها تأثير عكسي ومعنوي إحصائيا على تنوع الصادرات في الأجل الطويل دون الأجل القصير، بينما متغيرة العرض النقدي فقد سجلت تأثير عكسي ومعنوي إحصائيا على تنوع الصادرات في الأجلين الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: تطور مالي، قروض موجهة للقطاع الخاص، عرض نقدي M2، تنوع الصادرات، ARDL.

تصنيف JEL : C32، E51، F10، G21.

The Role of Financial Development in the Banking Sector in Promoting Export

Diversification in Algeria: An Empirical Study for the Period 2000–2023

Abstract:

This study aimed to measure the impact of financial development in the banking sector on export diversification in Algeria over the period 2000–2023, in both the short and long term, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach. The findings revealed the existence of a long-run relationship between indicators of financial development—namely, private sector credit as a percentage of GDP and the broad money supply (M2)—and export diversification.

The econometric results indicated that private sector credit has a statistically significant negative effect on export diversification in the long run, but no significant effect in the short run. Meanwhile, the broad money supply (M2) was found to have a statistically significant negative impact on export diversification in both the short and long term.

Keywords: Financial Development; Credit to the Private Sector ; Broad Money (M2); Export Diversification ; ARDL.

JEL: C32; E51; F10; G21.

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
ملخص	
I فهرس المحتويات	
II قائمة الجداول	
III قائمة الأشكال البيانية	
IV قائمة الاختصارات والرموز	
V قائمة الملاحق	
أ - ت مقدمة	
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
02 تمهيد	
03 المبحث الأول: المقاربة النظرية للتطور المالي للجهاز المصرفي وتنوع الصادرات	
03 أولاً: الأسس النظرية للتطور المالي للجهاز المصرفي	
13 ثانياً: الأسس النظرية لتنوع الصادرات	
18 ثالثاً: العلاقة النظرية للتطور المالي للجهاز المصرفي بتنوع الصادرات	
22 المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
22 أولاً: عرض الدراسات السابقة	
31 ثانياً: موقع إشكالية الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	
32 خلاصة	
الفصل الثاني: الدراسة القياسية	
35 تمهيد	
36 المبحث الأول: الطريقة والأدوات	
36 أولاً: مجتمع الدراسة	
39 ثانياً: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها	
49 ثالثاً: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات	
53 المبحث الثاني: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة	
53 أولاً: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	
54 ثانياً: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	
55 ثالثاً: تقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL	
64 خلاصة	
66 خاتمة	
69 قائمة المراجع	
77 الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	الفصل الثاني: الدراسة القياسية	
41	متغيرات الدراسة	01-02
41	تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 2000-2023	02-02
43	التوزيع الهيكلي للعرض النقدي في الجزائر للفترة 2000-2023	03-02
46	التغير النسبي للبنية الهيكلية للصادرات الجزائرية للفترة 2001-2022	04-02
47	التغير النسبي للبنية الهيكلية للصادرات الجزائرية للفترة 2001-2023	05-02
53	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	06-02
54	نتائج اختبار جذر الوحدة وفق طريقة ديكي فولر المطور (ADF)	07-02
56	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج الدراسة	08-02
57	نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير	09-02
58	نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل	10-02
61	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لـ Breusch-Godfrey	11-02
61	اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء لـ ARCH	12-02
62	اختبار ملائمة الشكل الرياضي للنموذج (Ramsey Reset test)	13-02

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
	الفصل الثاني: الدراسة القياسية	
36	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى سنة 2019	01-02
43	تطور العرض النقدي M2 في الجزائر للفترة 2000-2023	02-02
48	تطور مؤشر التركيز والتنوع السلعي لإجمالي الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2023	03-02
55	نتائج اختبار فترة الإبطاء الزمني المثلث لنموذج ARDL	04-02
60	اختبار التوزيع الطبيعي لـ Jarque – Bera	05-02
63	نتائج اختبار Cusum و Cusum of square.	06-02

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
DFID	تقرير التنمية الدولية	EXGS	صادرات السلع والخدمات
ESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	OILR	عائدات النفط
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	POST	الاستقرار السياسي
QM	أشبه النقود	TRADE	الانفتاح التجاري
ADF	اختبار ديكي-فولر المطور	M2	العرض النقدي
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية	dom	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
ε_t	حد الخطأ	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
ROA	نسبة العائد على الأصول المصرفية	HHX	مؤشر تنوع الصادرات
ROE	نسبة العائد على حقوق الملكية	DOM	القروض الموجهة للقطاع الخاص
IV	نموذج الانحدار بالمتغيرات الآلية	OPEN	الانفتاح التجاري
OECD	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	CUSUM	اختبار المجموع التراكمي للبواقي
WAEMU	دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	CUSUM SQ	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي
CAEMU	دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا	ARCH	اختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	BG	اختبار لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي
IDIV	مؤشر تنوع الصادرات	JB	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية
GDPC	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	DFI	درجة حرية الاستثمار
TOT	شروط التبادل التجاري	DIV	تنوع الصادرات

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	بيانات تركيز الصادرات وتنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2023	79
02	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	79
03	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	80
04	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج الدراسة	81

مقدمة

مقدمة

تُعدّ مسألة تنويع الصادرات من بين أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية، لاسيما تلك التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع واحد مثل المحروقات. فالانتكال المفرط على صادرات أولية يعرّض الاقتصاد الوطني لمخاطر تقلبات الأسواق العالمية، ويقلل من فرص تحقيق تنمية مستدامة. ولهذا، أصبح تنويع القاعدة التصديرية هدفاً استراتيجياً تسعى إليه الجزائر في إطار جهودها للخروج من الاقتصاد الريعي وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى، شهد الجهاز المصرفي في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، سواء من حيث عدد المؤسسات المصرفية، أو توسيع نطاق الخدمات المالية، أو تحسين مؤشرات الكفاءة والعمق المالي. وقد ساهم هذا التطور في تعزيز قدرة البنوك على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك المشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وذلك من خلال آليات متعددة مثل الائتمان البنكي، التمويل التأجيري، والسندات التمويلية.

انطلاقاً مما سبق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي وتنويع الصادرات، على اعتبار أن توفر التمويل المناسب يعد شرطاً جوهرياً لتوسيع النشاط الإنتاجي وولوج الأسواق الخارجية بمنتجات ذات قيمة مضافة. فكلما زادت قدرة الجهاز المصرفي على دعم المشاريع القابلة للتصدير، كلما تم تعزيز فرص تحقيق تنوع في المنتجات التصديرية والأسواق المستهدفة، بالتالي تحقيق استقرار أكبر للإيرادات الخارجية وتحفيز النمو الاقتصادي طويل الأمد.

1. طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة

استناداً لما سبق، تتحدد الإشكالية الرئيسية للدراسة في السؤال الآتي:

كهما مدى تأثير التطور المالي للجهاز المصرفي على تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

2. طرح الأسئلة الفرعية

على إثر السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ① ما هو مستوى تطور تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟
- ② ما هي طبيعة ودرجة تأثير القروض الموجهة للقطاع الخاص على تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟
- ③ هل للتغيرات في العرض النقدي M2 تأثير على تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

3. فرضيات الدراسة

بناء على ما تقدم، تركز هذه الدراسة على الفرضيات التالية باعتبارها منطلقاً لمناقشة موضوع البحث:

- ① لم يشهد مستوى تنوع الصادرات في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2000–2023، حيث ظلت الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل كبير على المحروقات.
- ② يوجد تأثير عكسي للقروض الموجه للقطاع الخاص على تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.
- ③ تمارس التغيرات الحاصلة في العرض النقدي M2 تأثيراً عكسياً على تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.

4. أهداف الدراسة وأهميتها

1.4. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ① محاولة إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن واقع التطور المالي للجهاز المصرفي الجزائري استناداً لبعض المؤشرات ذات الصلة.
- ② تحليل مسار تطور تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.
- ③ قياس وتحليل مدى تأثير مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي على تنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2023.

2.4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تحليل العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي في الجزائر ومستوى تنوع الصادرات خلال الفترة 2000–2023، في ظل التحديات البنيوية التي تواجه الاقتصاد الوطني، وعلى رأسها الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات، وتبرز أهمية هذا الموضوع من كون القطاع المصرفي يعد أحد المحركات الأساسية لتمويل الأنشطة الاقتصادية..

كما أن فهم الكيفية التي يساهم بها التطور المالي للمصارف – من حيث التوسع في الائتمان، وتطوير أدوات التمويل، وتعزيز الوساطة المالية – في دعم عملية تنوع الصادرات، يسمح بتقييم فعالية السياسات الاقتصادية المطبقة خلال العقد الماضي، ويساهم في توجيه الإصلاحات المالية المستقبلية نحو دعم استراتيجية تنوع القاعدة التصديرية، إضافة إلى ذلك فإن لهذه الدراسة أهمية عملية بالنسبة لصنّاع القرار، من حيث تقديم أدلة تجريبية تساعد على تحسين توجيه القروض والاستثمار نحو القطاعات القابلة للتصدير، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتقليل هشاشته أمام تقلبات أسعار النفط والصدمات الخارجية.

5. تحديد إطار الدراسة

تقوم هذه الدراسة على ثلاثة حدود أساسية: حدود موضوعية تتعلق بقياس أثر التطور المالي للجهاز المصرفي على تنوع الصادرات، وحدود زمنية تمتد من سنة 2000 إلى غاية 2023، وحدود مكانية تشمل دولة الجزائر.

6. المنهج العلمي المستخدم في الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها، اعتمدت الدراسة على مناهج البحث العلمي التالية:

① **المنهج التاريخي:** وقد تجسد ذلك من خلال التتبع الزمني لمختلف متغيرات الدراسة (مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي وتنوع الصادرات) في الدولة محل الدراسة -الجزائر-.

② **المنهج الوصفي:** ويركز هذا المنهج على وصف الظاهرة وتحليلها بدقة، مع التعبير عنها كميًا أو كميًا، وقد برز هذا المنهج كميًا في مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بتنوع الصادرات والجهاز المصرفي ومؤثراته، أما كميًا فظهر عند تقدير العلاقة وتحديد درجة الارتباط بين مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي وتنوع الصادرات في الدولة محل الدراسة.

③ **المنهج التحليلي:** تم الاعتماد عليه بشكل خاص في الدراسة التطبيقية، عند تحليل المعطيات الكمية ومختلف المعادلات ونموذج الظاهرة المدروسة وكذا العلاقات الإحصائية.

7. محتوى الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع وأهدافه، بوبت الدراسة إلى فصلين رئيسيين تتبعهما خاتمة عامة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية، قد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول حمل عنوان المقاربة النظرية للتطور المالي للجهاز المصرفي وتنوع الصادرات، أما المبحث الثاني فتناول الدراسات السابقة وموقع إشكالية البحث منها.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية، وقد قسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول يستعرض الطريقة والأدوات، بينما يستعرض المبحث الثاني تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

تُختتم الدراسة بخاتمة عامة تتضمن عرضًا لأهم النتائج التطبيقية المتوصل إليها، إلى جانب تقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بإشكالية البحث، فضلاً عن استشراف آفاق البحث المستقبلية

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد

يُعدّ كل من تنوع الصادرات وتطور الجهاز المصرفي من الموضوعات الحيوية في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بالنظر إلى ما يشكّله التنوع من ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام، وما يؤديه القطاع المصرفي من دور محوري في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

وعليه، يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، من خلال التعريف بكل من تنوع الصادرات والتطور المالي للجهاز المصرفي، والوقوف على أهم المؤشرات المستعملة لقياسهما، إضافة إلى توضيح العلاقة النظرية بين المتغيرين.

وتبعاً لذلك، فقد تم تبويب هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: المقاربة النظرية للتطور المالي للجهاز المصرفي وتنوع الصادرات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وموقع إشكالية الدراسة الحالية منها.

المبحث الأول

المقاربة النظرية للتطور المالي للجهاز المصرفي وتنوع الصادرات

يلعب الجهاز المصرفي دوراً مهماً من خلال تحسين مؤشراتّه وتطويره في تسهيل عملية تنوع الصادرات والوصول إلى أسواق جديدة سواء كانت اقليمية أو دولية، وقد خضعت هذه العلاقة بين التطور المالي للجهاز المصرفي وتنوع الصادرات للعديد من الدراسات النظرية والقياسية بهدف اثباتها وتحديد مدى تأثير العوامل المختلفة في نجاح هذه العملية.

أولاً: الأسس النظرية للتطور المالي للجهاز المصرفي

الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وأجلها، كما يساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وهذا بهدف النهوض بمستلزمات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

1. مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي

يعد الجهاز المصرفي جزءاً أساسياً في هيكل الاقتصاد الوطني، إذ تبرز أهميته من خلال دوره في تعبئة الموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو القطاعات الاستثمارية المختلفة، بما يساهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مستدامة.

1.1. تعريف الجهاز المصرفي

قبل التطرق إلى تعريف الجهاز المصرفي، من الضروري البدء بتحديد تعريف "المصرف"، حيث يرجع الأصل اللغوي لكلمة "مصرف" إلى المصطلح الفرنسي "Banque"، والذي كان يعني في جوهره إلى خزانة تحفظ فيها الأشياء النفيسة، مثل المجوهرات وغيرها، كما قد يرجع أصل هذه الكلمة إلى اللفظ الإيطالي "Banco"، والذي يعني "الطاولة" أو "المنضدة" التي كان الصيارفة يزاولون أنشطتهم المالية من خلالها¹.

أما الجهاز المصرفي فهو:

- مجموعة من المصارف التي تختلف وفقاً لتخصصها والدور الذي يؤديه في المجتمع².

¹ أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 09.

² محمد سعيد أبو سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 10.

- مجموعة من المؤسسات المالية التي تقوم بجمع الودائع من الأفراد والمؤسسات، ومن ثم توظيفها في شكل قروض واستثمارات، وتقديم خدمات مالية متنوعة تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.¹
 - هو الهيكل الذي يضم البنوك التجارية والبنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى، ويؤدي دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، ويساعد في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية.²
 - مجموع المصارف العاملة في بلد ما، وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله وحجم المصارف التي تتكون منها، وكيفية توزيع فروف المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها.³
- من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن الجهاز المصرفي ما هو إلا مجموعة متكاملة من المؤسسات المالية، تشمل البنوك التجارية والمصارف المتخصصة والبنك المركزي، والتي تقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوظيفها في شكل قروض واستثمارات، إلى جانب تقديم خدمات مالية متنوعة.

2.1. أهمية الجهاز المصرفي

يمكن إيجاز أهمية الجهاز المصرفي في النقاط التالية:

- تجميع المدخرات وتوظيفها، حيث يقوم الجهاز المصرفي بجمع الأموال الفائضة (المدخرات) من الأفراد، المؤسسات، ثم إعادة توجيهها إلى أطراف أخرى مثل المستثمرين، رواد الأعمال والمؤسسات التي تحتاج إلى تمويل لاستخدامه في مشاريع إنتاجية أو استهلاكية.⁴
- تسهيل عمليات الدفع من خلال توفير وسائل حديثة مثل الشيكات، البطاقات البنكية، التحويلات الإلكترونية، وخدمات الدفع عبر الإنترنت، كما توفر المصارف خدمات الصراف الآلي ونقاط البيع، مما يمكن الأفراد والمؤسسات من إجراء المعاملات المالية بسهولة وعلى مدار الساعة.⁵
- المساهمة في السياسة النقدية، إذ يعتبر الجهاز المصرفي أداة تنفيذية مهمة في يد البنك المركزي عند وضع وتنفيذ السياسة النقدية، إذ تقوم البنوك التجارية بتنفيذ توجيهات البنك المركزي المتعلقة بعرض النقود وسعر الفائدة، من خلال عمليات الإقراض والاحتفاظ بالاحتياطي النقدي.⁶
- يقدم أصول مالية متنوعة المخاطر والعوائد، وبشروط مختلفة للمستثمرين لاستيعاب جميع الرغبات.
- يشجع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطر.

¹ عبد الباسط محمد عبد المعطي، الاقتصاد النقدي والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص: 55.

² خليل عبد الرحمن رزق، النقد والبنوك والأسواق المالية، دار المسيرة، عمان، 2017، ص: 103.

³ شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 36.

⁴ Mishkin, F. S., & Eakins, S. G, Financial Markets and Institutions. (9th ed.), Pearson, 2018, P:24-27.

⁵ Rose, P. S., & Hudgins, S. C, Bank Management & Financial Services. (9th ed.), McGraw-Hill/Irwin, 2012, P: 64.

⁶ Mishkin, F. S, The Economics of Money, Banking and Financial Markets, (11th ed.). Pearson., 2016, P: 371–375.

- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات مخاطر عالية.¹

3.1. الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي

يعد الجهاز المصرفي ممثلا في المؤسسات النقدية والمالية من أساسيات اقتصاد كل دولة، وهو الأمر الذي يحتم وجود صور مختلفة لأداء أعمالها، وعليه ضمن هذه النقطة سيتم التطرق إلى الأشكال الرئيسية الثلاث للجهاز المصرفي وهي: البنك المركزي، البنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

1.3.1. البنك المركزي:

وهو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، حيث يتربع على قمة هيكل الجهاز المصرفي، ويهدف أساسا إلى خدمة الاقتصاد الوطني ضمن الإطار الذي تحدده السياسات النقدية والمصرفية في كل دولة،² والبنك المركزي مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، يمارس نشاطه وفقا للقانون، ويملك صلاحية التعاقد والتقاضي والتصرف في ممتلكاته، وله ختم خاص ويعفى من كافة الضرائب والرسوم، وتتمثل أهم أهداف البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي.³

2.3.1. المصارف التجارية:

وهي مؤسسة مالية تنشط في السوق النقدية، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تلقي الودائع من العملاء القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل محدد،⁴ إضافة إلى تلقي الودائع، تقوم المصارف بمنح الائتمان كالقروض قصيرة الأجل والمتوسطة كما هو الحال في تمويل بناء المباني واستصلاح الأراضي، ومع ذلك يبقى الائتمان قصير الأجل هو الشكل الذي يمثل الجزء الأكبر من إجمالي التمويلات التي تقدمها المصارف.⁵

وتتمثل أهم أشكال الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية في:⁶

- الدفع تحت الطلب.
- القرض النقدي.
- فتح الاعتماد.

¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 01، 2007، ص: 13-14.

² صبيح تادريس قريصة – مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص: 124.

³ فائق شقير – عاطف الأخرس- عبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص: 17-18.

⁴ مروان عطون، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982، ص: 56.

⁵ Sammpson Thomas A. Money Banking and economic Analyses, 2^{me} edition. Prentice Hall. 1981. P: 123.

⁶ زينب عوض الله – أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003، ص: 106-110.

- عمليات الخصم.
- عمليات الائتمان بالمقابل.
- الائتمان الإيجاري.
- الائتمان المقدم للتجارة الدولية.

3.3.1. المصارف المتخصصة:

وهي المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي، وذلك وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها، ولا يعد قبول الودائع تحت الطلب من بين أنشطتها الرئيسية،¹ وإنما تعتمد على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والمصارف التجارية.²

ومن أشكال المصارف المتخصصة ووظائفها ما يلي:

- أ- **مصارف الاستثمار:** وهي المصارف التي تقوم بدور أساسي متمثل في تمويل وإدارة الاستثمارات لتحقيق التنمية، أي أنها تقوم بالتعرف على فرص الاستثمار ودراسة جدواها الاقتصادية، ثم الإشراف والمشاركة في تأسيس المشروعات الجديدة، واتخاذ السبل الكافية للترويج لها.³
- ب- **المصارف الصناعية:** وهي المصارف التي تهدف إلى بشكل رئيسي إلى دعم القطاع الصناعي من خلال تقديم العديد من التسهيلات التمويلية المباشرة وغير المباشرة لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما أنها تسهم في إنشاء الشركات الصناعية والمساهمة في تطويرها.⁴
- ت- **المصارف الزراعية:** وهي المصرف التي تقدم خدماتها بشكل خاص للقطاع الزراعي عن طريق تمويل احتياجات الفلاحين مثل شراء البذور والأسمدة والمبيدات وتأجير الآلات الزراعية، إضافة إلى دعم مشاريع تنمية الثروة الحيوانية، وعادة ما تكون فترات التمويل الممنوحة لهذا القطاع متوسطة الأجل ومرتبطة بالموسم الزراعي.⁵
- ث- **المصارف العقارية:** وهي المصارف التي تتعامل مع قطاع معين وهو قطاع الإسكان، حيث تقدم تسهيلات وخدمات مصرفية للأفراد، المؤسسات والجمعيات التعاونية السكنية بهدف دعمهم في إنشاء العقارات وتطوير المشاريع السكنية.⁶

¹ حسين بي هاني، اقتصاديات النقود والبنوك "المبادئ والأسس"، دار الكندي، الأردن، ط 01، 2003، ص: 231.

² عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة "إدارة البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 97.

³ أحمد صلاح عطية، مراجع سابق، ص: 09.

⁴ خالد أمين عبد الله - إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2006، ص: 32.

⁵ خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية "الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 19.

⁶ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010، ص: 48.

- ج- المصارف الإسلامية: هي مؤسسات مصرفية تمارس أنشطتها وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تلتزم بتقديم خدمات مالية خالية من الفوائد، وتعتمد على صيغ تمويل شرعية مثل المربحة والمضاربة والإجارة.¹
- ح- المصارف الشاملة: وهي المصارف التي تحصل على مواردها المالية من مختلف القطاعات الاقتصادية سواء داخل الدولة أو خارجها، وتقوم بتقديم القروض والخدمات المصرفية المتنوعة لجميع هذه القطاعات، مما يجعلها تلعب دوراً شاملاً في تلبية احتياجات العملاء على اختلاف مجالاتهم.²
- خ- المصارف الإلكترونية: تعرف بأنها مصارف افتراضية تعمل من خلال مواقع الكترونية على الانترنت، وتتيح للعملاء إجراء مختلف العمليات المصرفية بشكل رقمي تماماً كما هو الحال في المصارف التقليدية، ولكن بطريقة أكثر سهولة وسرعة ودون الحاجة إلى التواجد الفعلي في الفروع.³

2. التطور المالي للجهاز المصرفي ومؤشرات قياسه

نظراً لكون الجهاز المصرفي يمثل جزءاً لا يتجزأ من التطور المالي الكلي، فإنه سيتم، ضمن هذا المحور، اعتماد تعريف التطور المالي بشكل عام، على اعتبار أنه يتضمن ضمناً تطور الجهاز المصرفي من حيث الكفاءة، والعمق، والشمول المالي.

1.2. تعريف التطور المالي للجهاز المصرفي

لقد تعددت التعاريف المقدمة للتطور المالي بين العديد من الباحثين وكذلك من قبل الهيئات الدولية، نذكر منها فيما يلي:

يعرف التطور المالي بأنه: "تحسين في كمية، نوعية وكفاءة خدمات الوساطة المالية".⁴

كما يعرف على أنه: "زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية ومراقبة المشاريع الرأسمالية، من خلال تشجيع المنافسة وزيادة أهمية النظام المالي".⁵

¹ مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية-نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص: 04.

² محمد كمال خليل الحزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 43.

³ محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية-المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2010، ص: 229.

⁴ Calderon. C & Liu.L, The direction of causality between financial development and economic growth, Journal of development Economics, 72(1), 2003, P: 326.

⁵ Huang W, Emerging Markets, Financial Openness and financial Development, Bristol Economics, 6(588), P: 02.

أيضا يقصد به "تحسين الخدمات المالية عن طريق زيادة كفاءة النظام المالي بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين جودة وعمق النظام المالي، وذلك من خلال زيادة حجم الموارد المالية المتاحة ودفع المدخرات نحو الفرص الإنتاجية بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام".¹

كما يعرف التطور المالي على أنه ارتفاع نسبة الوصول إلى الخدمات المالية (المخصصة للاستثمارات المنتجة) لصالح الأشخاص والمجموعات من الأشخاص المحرومين (الذين يعانون من احتياج مالي)، وذلك من خلال تحسين ميكانيزمات تجميع الادخار الخاص وتخصيص الائتمان في إطار التقليل من التكاليف المرتبطة بعدم تماثل المعلومات.²

كما ينظر للتطور المالي على أنه: "العملية التي تظهر عليها الخدمات المالية في شقها الكمي والنوعي، حيث ينظر إلى هذا التطور من خلال ما يقدمه النظام المالي من منتجات متنوعة، سواء من طرف مؤسسات الوساطة المالية أو الأسواق المالية".³

وحسب تقرير التنمية الدولية (DFID)* فإن للتطور المالي مفهوم واسع مفاده أنه يمكن القول عن قطاع مالي متطور إذا كان قادرا على:⁴

- ✓ تحسن في الكفاءة والقدرة التنافسية للقطاع.
- ✓ زيادة مجموعة الخدمات المالية المتوفرة.
- ✓ زيادة وتنوع في المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
- ✓ تخصيص الخدمات المالية للقطاعات يكون عن طريق مؤشرات السوق.
- ✓ تحسن في تنظيم واستقرار القطاع المالي.
- ✓ زيادة تعامل الأفراد بالخدمات المالية.

أما لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) فقد عرفت على أنه "عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفء".⁵

¹ Giritli N & Kalmaz, D.B, **Re-examining the impact of financial Development on the economic growth of North Cyprus through the moderating role of the education Sector**, Journal of public affairs, 2020, P: 08.

² Corine Sandra Kendo Tchakounte, Francis Menjo Baye, Fondo Sikod, **Impact Du Développement Du Secteur financier sur la Pauvreté Selon le Genre En Milieu Rural Camerounais**, African. Economic Conference (Aec), 2008, P: 07.

³ سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2016، ص: 91.

* DFID: Department for International Development

⁴ Department for international development, **The Importance of financial Sector Development for Growth and Poverty Reduction: Policy Division Working**, 2004, P: 06.

⁵ ESCWA(Economic and Social Commission for Western Asid), **Economic Trends and Impacts: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected ESCWA Member Countries**, Issue N03, United Nations, New York, 2005, P: 22.

أما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيرا أن التطور المالي ما هو إلا "عملية تقوية وتعميق نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفاء وفعال مما يدعم ويحفز النمو الاقتصادي".¹

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن التطور المالي هو العملية التراكمية التي يشهد من خلالها النظام المالي تحسنا في الكفاءة والعمق والشمول، من خلال توسع الكم والنوع في خدمات الوساطة المالية، وزيادة قدرة المؤسسات المالية والأسواق على تعبئة المدخرات وتخصيصها بفعالية نحو الاستخدامات الاستثمارية المنتجة، مع تعزيز آليات مراقبة وتقييم المشاريع، وتقليص اختلالات المعلومات، ويظهر هذا التطور في تنوع المنتجات المالية، وتوسّع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، وتعزيز المنافسة داخل النظام المالي.

2.2. مؤشرات قياس التطور المالي للجهاز المصرفي

تعتبر مؤشرات قياس تطور الجهاز المصرفي مجموعة من الأدوات التي تُستخدم لتقييم درجة تطور هذا الجهاز من عدة جوانب، مثل العمق المالي، الكفاءة، مستوى النشاط، والاستقرار. وتساعد هذه المؤشرات على فهم أداء الجهاز المصرفي ومدى مساهمته في دعم الاقتصاد، وتتمثل هذه المؤشرات في:

1.2.2. مؤشر العمق المالي للجهاز المصرفي

بداية يمكن تعريف العمق المالي بأنه النمو المتسارع في تراكم الأصول المالية مقارنة بتراكم الأصول غير المالية،² ويُعبر عنه غالبًا بتحسّن أو توسع الخدمات المالية المتاحة لجميع فئات المجتمع. يُقاس ذلك عادة بارتفاع نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشرات سعرية أخرى، مما يشير إلى توفر سيولة أكبر في الاقتصاد. هذا التوسع في السيولة يعكس زيادة الفرص الاستثمارية ويعزز إمكانات الاقتصاد لتحقيق نمو مستدام ومتواصل.³

يضم مؤشر العمق المالي للجهاز المصرفي بدوره مجموعة من المؤشرات الفرعية والتي تعكس حجم التطور المالي للجهاز المصرفي واتساع قاعدته مقارنة بحجم الاقتصاد ككل، وهي:

¹ بن قانة إسماعيل – بوغزالة امحمد عبد الكريم، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 1، 2015، ص: 266.

² Puatwoe, J. T., & Piabuo, S. M., Financial sector development and economic growth: evidence from Cameroon, Financial Innovation, 3(1), 2017, P: 01.

³ Sindani, M., & Buchichi, A., The impact of financial sector deepening on economic growth in Kenya, International Journal of Social Sciences and Project Planning Management .1(1), 2013, .P: 42.

أ. مؤشر سيولة الاقتصاد:

ويعكس هذا المؤشر العمق النقدي ومدى استخدام النقود في الاقتصاد، بعبارة أخرى هو المؤشر الذي من خلال يتم معرفة الحجم الحقيقي للجهاز المصرفي في الاقتصاد، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على أن اقتصاد الدولة المعنية أكثر تطوراً من ناحية الأجهزة المصرفية.¹

ويمكن تمثيل مؤشر سيولة الاقتصاد بـ:

■ المجاميع النقدية M3 إلى الناتج المحلي الإجمالي (M3/GDP)، حيث:

$$(M3/GDP) = \text{النقود في التداول} + \text{الودائع الجارية} + \text{الودائع لأجل}.$$

■ المجاميع النقدية M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP)، حيث:

$$(M2/GDP) = \text{النقود في التداول} + \text{الودائع الجارية}.$$

يعكس ارتفاع المؤشرين السابقين ((M3/GDP) و ((M2/GDP) درجة النقدية، ويمكن أن نشير هنا إلى أن هذين المؤشرين بالرغم من أهميتهما إلا أنهما يتعرضان للانتقاد في الدول النامية وهذا لكون وجود نسبة كبيرة من النقود تتداول خارج الجهاز المصرفي.²

ب. مؤشّر نسبة إجمالي أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (QM/GDP)

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس تطور النظام المصرفي، حيث يعبر هذا المؤشر عن قدرة المصارف على جذب المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل، مما يعكس مدى قدرتها على تمويل الاستثمارات التي تحتاج إلى تمويل طويل الأمد.³

ت. مؤشّر نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تعبئة الودائع بمختلف أنواعها، مثل ودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، والودائع لأجل، ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم قدرة الجهاز المصرفي على جذب الموارد المالية وتوظيفها، مما يجعله من المؤشرات المهمة لتقدير مستوى تطور النظام المصرفي، خاصة في الدول النامية، حيث يعكس صورة أكثر واقعية عن أداء القطاع المصرفي.⁴

¹ بوحنية فالي، أثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي -دراسة قياسية تحليلية لعينة من الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2023-2024، ص: 30.

² عمار حمد خلف، قياس تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011، ص: 183.

³ عامر عبد الرحيم، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كمؤشر للتطور المالي وداعم للنمو الاقتصادي -دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2017، ص: 143.

⁴ عمار حمد خلف، مرجع سابق، ص: 183.

ث. مؤشر نسبة إجمالي أصول المصارف التجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
يقيس هذا المؤشر قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات وتوظيفها، ويُعد هذا المؤشر من أدوات
قياس تطور النظام المالي، لأنه يشمل مختلف أنواع الائتمان والأصول البنكية، وليس فقط القروض الموجهة
للقطاع الخاص، ويعتبر هذا المؤشر أقل استعمالاً في الدراسات التطبيقية نظراً لعدم اتاحته لجميع الدول.¹

ج. مؤشر نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي
يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً في الدراسات التي تهتم بقياس التطور المالي، حيث يعبر عن
نسبة الائتمان المقدم من المصارف إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، مع استثناء الائتمان الممنوح
للقطاع العام والبنك المركزي، ويعد هذا المؤشر مهماً لأنه يعكس مدى قدرة الجهاز المصرفي على تخصيص الموارد
بشكل فعال لصالح النشاط الاقتصادي، خاصة أن تمويل القطاع الخاص يعتبر أكثر كفاءة من تمويل القطاع
العام، وقد أشار الباحثان King and Levine (1993) إلى أن هذا المؤشر يرتبط بقوة بمستوى الدخل والنمو
الاقتصادي على المدى الطويل، كما أنه يرتبط سلباً بمعدلات الفقر.²

2.2.2. مؤشر الكفاءة المالية للجهاز المصرفي

تشير الكفاءة المالية للجهاز المصرفي إلى قدرة المؤسسات المصرفية على تقليص تكاليف الحصول على
المعلومات وإجراء المعاملات المالية، وتُعد الكفاءة المالية مؤشراً على مدى قدرة المصارف على تقديم خدمات مالية
عالية الجودة وبأقل تكلفة ممكنة، من خلال تحسين الأداء ورفع كفاءة استخدام الموارد.³

يتضمن مؤشر الكفاءة المالية للجهاز المصرفي عدة مؤشرات فرعية منها:⁴

- أ- هامش سعر الفائدة: ويقصد به الفرق بين سعر الفائدة الذي تتقاضاه المؤسسات المصرفية على الإقراض
وسعر الفائدة على الإيداع، وكلما زاد هامش الفائدة انخفضت الكفاءة المالية لتلك المصارف.
- ب- نسبة التكاليف التشغيلية للمصارف إلى إجمالي الدخل: تشير إلى نصيب التكاليف التشغيلية من إجمالي
الدخل لتلك المصارف، كلما ارتفعت تلك النسبة دل ذلك على تراجع مستوى الكفاءة.
- ت- نسبة العائد على الأصول المصرفية (ROA): وتعني هذه النسبة مدى قدرة المصارف على إدارة أصولها
واستثمارها مما يولد أرباحاً خلال فترة زمنية معينة، وكلما ارتفعت تلك النسبة دل ذلك على كفاءة المصارف في

¹ بوحنية فالي، مرجع سابق، ص: 31.

² Ang, J. B., & McKibbin, W. J, Financial liberalization, **financial sector development and growth: evidence from Malaysia**, Journal of development economics, 84(1), 2007., P: 220.

³ Hu, M., Zhang, J., & Chao, C, **Regional financial efficiency and its non-linear effects on economic growth in China**, International Review of Economics & Finance, 59, 2018, P: 04.

⁴ نهلة أحمد أبو العز، **تقييم أداء القطاع المالي في إفريقيا**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد 02، 2020، ص ص: 37-38.

التحكم في تكاليفها ورفع مستوى هامش أرباحها أو التحسين من مستوى جودة ومنفعة الأصول التي يتم الاستثمار فيها أو كليهما.

ث- نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE): تعبر هذه النسبة مدى كفاءة ونجاح المصارف في استثمار مواردها الذاتية بما يسهم في زيادة ربحية وتعظيم قيمة أسهمهم في السوق المالي، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على درجة الأمان المصرفي لهم، كما تعبر هذه النسبة على العائد الذي يحققه الملاك جراء استثمار أموالهم بالمصرف، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة، فبناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستثمار في النشاط أو توظيف الأموال في استثمارات أخرى تحقق عوائد مناسبة.

2. محددات التطور المالي للجهاز المصرفي

يعتبر تطور الجهاز المصرفي نتيجة لتأثير مجموعة من العوامل مثل الهيكل المالي، والقوانين المنظمة، وفعالية المؤسسات المالية، كما أن بيئة الأعمال والانفتاح المالي والحوكمة الجيدة تلعب دوراً مهماً في تحسين أداء المصارف، هذه العوامل مجتمعة تساعد الجهاز المصرفي على تقديم خدماته بكفاءة، وفيما يلي عرض لأهم محددات التطور المالي للجهاز المصرفي:

1.2. النمو الاقتصادي

يعتبر توسع النظام المالي بشكل عام عاملاً يسير بالتوازي مع النمو الاقتصادي، لكن العلاقة السببية بينهما لا تزال محل نقاش، فكما أن تطور النظام المالي يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين الوساطة المالية وتعبئة المدخرات، فإن النمو الاقتصادي نفسه قد يسهم في تعزيز التطور المالي،¹ وقد أشار كل من Greenwood و Jovanovic (1990) و Saint-Paul (1992) إلى أن ارتفاع معدلات النمو يؤدي إلى خفض تكاليف الوساطة المالية نتيجة اشتداد المنافسة، مما يزيد من حجم التمويل المتاح للاستثمار في القطاعات الإنتاجية.²

2.2. التضخم

يؤثر التضخم بشكل سلبي على تطور القطاع المصرفي، وقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين ارتفاع معدلات التضخم وضعف أداء هذا القطاع، فالتضخم المرتفع يعد مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، ويؤدي إلى غياب المعلومات الكافية وضعف القدرة على تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية، ما

¹ حمادة كمال - ديبوش عبد القادر، محددات تطور القطاع المالي "حالة الدول العربية لجنوب المتوسط للفترة 1996-2011"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 29، العدد 09، 2015، ص: 1613.

² Huang, Y, Determinants of financial development, UK: Palgrave Macmillan, 2011, P: 03.

يزيد من حالة عدم اليقين. هذا الوضع يضعف كفاءة الوساطة المصرفية ويحد من قدرة المصارف على تعبئة الموارد وتوجيهها، مما يلحق ضرراً مباشراً بتطور القطاع المصرفي.¹

في هذا السياق، يرى كل من Karagoz و Ozturk أن ارتفاع التضخم يزيد من كلفة احتفاظ المصارف بالاحتياطي القانوني، ويُصعب عليها جذب التمويل من الخارج، ولتقليل هذه التكاليف، تقوم المصارف بخفض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع، مما يُضعف جاذبية الادخار ويدفع الأموال إلى الخروج من النظام المصرفي، وبالتالي يقل حجم رأس المال متاح للإقراض، ما ينعكس سلباً على نشاط الأسواق المالية ويُضعف العمق المالي.²

3.2. الإطار المؤسسي والتنظيمي

يعد الإطار المؤسسي من أهم محددات تطور الجهاز المصرفي، لما له من دور حاسم في ضبط العمليات المالية وتنظيم العلاقة بين المؤسسات المالية والمجتمع، يشمل هذا الإطار وجود قوانين واضحة، مؤسسات رقابية مستقلة، ونظام قضائي فعال لضمان تنفيذ العقود، تؤدي البيئة المؤسسية القوية إلى زيادة ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام المصرفي، مما يعزز من معدلات الادخار والاستثمار، في هذا الصدد تشير الأدبيات إلى أن البلدان ذات المؤسسات الأكثر فعالية تمتلك قطاعات مصرفية أكثر تطوراً واستقراراً.³

ثانياً: الأسس النظرية لتنوع الصادرات

يعتبر تنوع الصادرات خياراً استراتيجياً بالغ الأهمية تلجأ إليه العديد من الدول بهدف الحد من الاعتماد المفرط على عدد محدود من المنتجات أو الخدمات الموجهة نحو الأسواق الخارجية، حيث يساهم هذا التوجه في دعم الاستقرار الاقتصادي الوطني وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود أمام تقلبات السوق العالمية، وتتجسد هذه الإستراتيجية في أنماط متعددة، حيث يعكس كل نمط منها مقاربة مختلفة لتوسيع قاعدة الصادرات وتنوع المحفظة التصديرية للدولة.

1. مفهوم تنوع الصادرات وأنماطه

1.1. مفهوم تنوع الصادرات

قبل التطرق إلى مفهوم تنوع الصادرات، من الضروري أولاً تحديد تعريف الصادرات.

¹ حمادة كمال – ديبوش عبد القادر، مرجع سابق، ص: 1613.

² Ozturk, N., & Karagoz, K, **Relationship Between Inflation And Financial Development: Evidence From Turkey**, International Journal Of Alanya Faculty Of Business, 4 (2), 2012, P: 82.

³ Levine, R, **Financial Development and Economic Growth Views and Agenda**, Journal of Economic Literature, 35(2), 1997, P: 711.

1.1.1. تعريف الصادرات

تعرف صادرات السلع والخدمات على أنها القيمة الإجمالية لما يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية من منتجات مادية وخدمات غير مادية، وتشمل هذه الصادرات مجموعة واسعة من المكونات، مثل قيمة السلع الملموسة، تكاليف الشحن، أقساط التأمين، ومصاريف النقل، كما تمتد لتغطي خدمات متنوعة، كخدمات السفر، ورسوم التراخيص، إلى جانب خدمات الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية وغيرها من الأنشطة التي تقدم عبر الحدود.¹

كما تعرف على أنها كل ما يتم نقله من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال من داخل الدولة إلى خارجها، بغرض البيع أو التبادل، وهي بذلك تشكل أحد مكونات ميزان المدفوعات.²

تعرف أيضا الصادرات على أنها "انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية".³

2.1.1. تنوع الصادرات

يعرف تنوع الصادرات على أنه التوسع في محفظة التصدير إما من خلال زيادة حصص تصدير المنتجات الحالية أو في إضافة منتجات جديدة أو الاثنين معا والوصول إلى أسواق جديدة.⁴ كما يشير تنوع الصادرات إلى التحول في تركيبة الصادرات من حيث المنتجات أو الأسواق المستهدفة، أو على أنه توسيع النشاط الإنتاجي ليشمل قطاعات متعددة.⁵

كما ويعرف تنوع الصادرات في معناه الواسع على أنه إدخال منتجات جديدة إلى الأسواق التصديرية القائمة، أو توجيه المنتجات التقليدية نحو أسواق جديدة، أو الجمع بين الاثنين من خلال تصدير منتجات جديدة إلى وجهات جديدة.⁶

استنادا للتعريفات السابقة نستنتج أن تنوع الصادرات هي استراتيجية تهدف إلى توسيع قاعدة المنتجات التصديرية وتعدد الأسواق المستهدفة، من خلال إدخال سلع جديدة أو فتح أسواق جديدة، مما يعزز من استقرار

¹ البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS>، تاريخ الاطلاع: 15-03-2025 بتوقيت 18:10.

² علي عبد العزيز الشمالي- علي عبد العزيز الطراح، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص: 145.

³ خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997، ص: 66.

⁴ Siope V, O. M., Export Diversification and Intra - Industry trade in Africa, United Nation Economic Commission for Africa DRAFT, 2012, P: 05.

⁵ Salomon Samen, A Primer On Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, Grouth and Gisis Unit-World Bank Institute, May 2010, P: 04.

⁶ Siope.V.Ofa-Malcolm Spence-Simon Mevel and Stephen Karingi, Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa, United Nations Economic Commission for Africa DRAFT, June 2012, P:05.

الإيرادات الخارجية، ويرفع القيمة المضافة للاقتصاد، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل بين القطاعات الإنتاجية.

2.1. أنماط تنوع الصادرات

يأخذ تنوع الصادرات أنماط مختلفة، وهي:¹

1.2.1. التنوع الأفقي Horizontal diversification

يشير التنوع الأفقي للصادرات إلى توسيع عدد المنتجات الأولية المصدرة ضمن نفس قطاع التصدير، ويتم ذلك إما من خلال زيادة الحصة السوقية للمنتجات الحالية، أو بإضافة منتجات أولية جديدة إلى سلة الصادرات القائمة، ويسهم هذا النوع من التنوع في الحد من آثار تقلب أسعار السلع العالمية، الأمر الذي يعزز استقرار عائدات التصدير.

2.2.1. التنوع العمودي Vertical diversification

يقصد بالتنوع العمودي للصادرات انتقال هيكل الصادرات من الاعتماد على المنتجات الأولية إلى تصدير منتجات صناعية مصنعة ذات قيمة مضافة، وذلك من خلال إدماج عمليات المعالجة والتسويق وغيرها من الأنشطة الإنتاجية المتقدمة، ويسهم هذا النوع من التنوع في تحقيق نمو اقتصادي مستدام عبر إدخال أو توسيع أنشطة ذات محتوى تقني مرتفع وقيمة مضافة أعلى، كما أن الصادرات المصنعة عادة ما تكون أقل تقلبا من الصادرات الأولية، مما يعزز استقرار الإيرادات الخارجية، إضافة إلى ذلك، فإن التنوع العمودي يوفر فوائد غير مباشرة للاقتصاد، من خلال نقل المعرفة وتطوير التقنيات التي تعزز من قدرة الصناعات الأخرى على المنافسة في الأسواق الدولية.

3.2.1. التنوع القطري Diagonal diversification

يتضمن هذا النوع الانتقال من التركيز على القطاع الأولي إلى التركيز على القطاعين الثانوي والخدمي، مما يعكس التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد.²

¹ Eric Justinian Lugeiyamu, **Is export diversification a key Force to Africa's Economic Growth? -Cross Country Evidence**, unpublished master, Jonkoping University, Jonkoping, 2016, P: 08.

² أولاد زاوي عبد الرحمان- حريش ناجي، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنوع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، العدد 07، المجلد 05، جوان 2017، ص: 92.

2. أهداف تنوع الصادرات

يعد تنوع الصادرات من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول النامية والمتقدمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في ظل التقلبات العالمية في أسعار السلع الأساسية.

وفيما يلي عرض لأهم أهداف تنوع الصادرات:¹

- ✓ تقليص الاعتماد على أسواق جغرافية محدودة، من خلال تنوع الوجهات التصديرية وتوسيع قاعدة الشراكات التجارية، بما يعزز من فرص التصدير ويدعم روابط التكامل الخلفي، المرتبطة بتوفير المدخلات، والتكامل الأمامي المتعلق بتوزيع المنتجات، وذلك ضمن منظومة تعتمد على الخدمات والمدخلات المحلية.
- ✓ الحد من آثار تقلبات الطلب العالمي على المواد الأولية، باعتبار أن هذا الطلب يتميز بضعف مرونته السعرية، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع عائدات الصادرات في فترات الانخفاض، مما يجعل التنوع أداة فعالة لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الإيرادات الخارجية.
- ✓ تفادي التأثيرات السلبية على الطلب من خلال معالجة العوامل البنيوية المرتبطة بإنتاج المواد الأولية، إذ يسهم انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة وضعف الارتباطات الإنتاجية – سواء الأمامية أو الخلفية – مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، في تراجع النمو الاقتصادي.

3. مؤشرات قياس تنوع الصادرات

يقاس تنوع الصادرات بمؤشرات إحصائية عديدة نذكر منها:

1.3. مؤشر التركيز السلعي للصادرات (Concentration Index H)

ويسمى أيضا بمؤشر هرفندل-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman)، يقيس هذا المؤشر درجة تركيز صادرات الدولة على منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، وهو بذلك يعكس قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة والتواجد في الأسواق الدولية، كما يستخدم هذا المؤشر لتقييم مدى التبعية الاقتصادية للدولة، حيث أن التخصيص المفرط في إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع (خاصة الأولية منها) يشير إلى اعتماد كبير على هذه المنتجات في توليد جزء مهم من الناتج المحلي الإجمالي، هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد عرضة للتأثر السريع بالتقلبات في أسواق هذه الصادرات، وعليه، فإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يضع الدولة في موقف خطر، مما قد يؤثر سلبًا على إيراداتها من العملات الأجنبية.

¹ علي عبايه، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجيات تنوع الصادرات خارج المحروقات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص: 11.

ويعرف أيضا بمؤشر هرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index) وهو أداة تستخدم لقياس مدى تركيز الصادرات في بلد معين، أي مدى اعتماد الدولة على منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات في صادراتها. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، دل ذلك على ضعف تنوع الصادرات، وبالتالي ارتفاع درجة التبعية الاقتصادية لهذا المنتج أو هذه المنتجات، هذا الوضع يعكس محدودية القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ويجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة في حال حدوث تقلبات في أسعار السلع المصدرة في الأسواق العالمية، لذلك، يعد ارتفاع هذا المؤشر إشارة إلى وجود خطر اقتصادي قد يؤثر سلبا على الإيرادات من العملة الصعبة وعلى استقرار الاقتصاد الكلي.

وتعطى الصيغة الرياضية لمعامل هرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman) كما يلي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

(X): القيمة الاجمالية للصادرات؛

(X_i): قيمة الصادرات من السلعة (i)؛

(N): إجمالي عدد الصادرات الممكن تصديرها؛

(H): مؤشر تركيز الصادرات (معامل هرفندال-هيرشمان للصادرات)؛

تنحصر قيمة معامل هرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد صحيح، أي (0 ≤ H ≤ 1) فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دلّ ذلك على تنوع أكبر للصادرات، أما إذا كانت قيمة المؤشر تقترب من الواحد فدل ذلك على أن الصادرات متمركزة في عدد محدود من السلع.¹

2.3. مؤشر تنوع الصادرات (Diversification Index)

يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى انحراف هيكل الصادرات الوطنية عن هيكل الصادرات العالمية، وذلك من خلال مقارنة حصة السلع الرئيسية في صادرات دولة ما مع حصتها في التجارة العالمية. تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1، حيث تشير القيم القريبة من الصفر إلى وجود تشابه كبير بين تركيبة الصادرات المحلية والعالمية، وهو ما يُعدّ مؤشرا إيجابيا على تنوع الصادرات، وإذا بلغ المؤشر قيمة صفر، فهذا يعني أن هيكل الصادرات الوطنية

¹ قشرو فتيحة، استراتيجيات ترقيّة وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، الجزائر، 2016-2017، ص: 149-150.

يتطابق تماما مع نظيره العالمي، ما يدل على مستوى عال من التنوع والاندماج في الاقتصاد العالمي، أما القيم المرتفعة للمؤشر، فتعكس تركزا أكبر في صادرات الدولة، وبالتالي درجة أقل من التنوع.¹

ويتم حساب هذا المؤشر وفقا للصيغة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} [H_{ij} - H_i]}{2}$$

حيث:

H_{ij} : حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات الدولة (j).

H_i : حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات العالم.

3.3. مؤشر Ogive

يقيس مؤشر Ogive انحرافات التوزيع المتساوي لحصص الصادرات بين السلع، ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:²

$$Ogive = \sum_{n=1}^N \frac{(X_n - \frac{1}{N})^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث:

(N): هو العدد الإجمالي للسلع التصديرية التي يتم النظر فيها؛

($\frac{1}{N}$): من المفترض أن تكون هذه هي الحصة "المثالية" من عائدات التصدير لكل سلعة؛

(X_n): الحصة الفعلية للسلعة n من إجمالي الصادرات؛

يعرف "التنوع المثالي" على أنه الحالة التي تتوزع فيها حصص الصادرات بشكل متساو بين جميع السلع، (X تساوي 1/N لكل سلعة)، ومؤشر Ogive يساوي الصفر.

يؤدي التوزيع غير المتساوي لحصص الصادرات بين السلع إلى ارتفاع قيمة مؤشر Ogive، يعني تنوع الصادرات في هذا السياق توزيعا أكثر مساواة بين سلع التصدير.

ثالثاً: العلاقة النظرية للتطور المالي للجهاز المصرفي بتنوع الصادرات

يعد التطور المالي للجهاز المصرفي عاملا جوهريا في تعزيز قدرة الدول على تنوع صادراتها، إذ يُمكن هذا التطور من تحسين تمويل الأنشطة الإنتاجية والتجارية، مما يسهل الانتقال من الاعتماد على مجموعة ضيقة

¹ لحسن عقومة – مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحرقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2020، ص: 539-540.

² Ali Ridwan-Jeffrey Alwang-and Paul B. Siegel, Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability? Policy Research and External Affairs Working Papers, World Bank, July 1991, P:11.

من المنتجات التصديرية نحو قاعدة أكثر تنوعاً، ويمكن تلخيص علاقة التطور المالي للجهاز المصرفي بتنوع الصادرات من خلال عملية التمويل الذي يمنحه للمشروعات الاستثمارية ذات التوجهات التصديرية كما يلي:

1. تعريف التمويل المصرفي

يعرف التمويل بأنه تلك القوة الشرائية غير المستخدمة من الدخل، والتي يتيحها الجهاز المصرفي من خلال تعبئة المدخرات غير المستغلة للمودعين وتوظيفها في تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.¹

كما يعرف على أنه الثقة التي يُليها المصرف لجهة ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها، وشروط معينة (سعر الفائدة، ضمانات تمكن المصرف من استرجاع أمواله في حالة توقف العميل عن السداد).²

بناءً على التعريفين السابقين، يمكن تقديم تعريف شامل للتمويل المصرفي على النحو الآتي:

يُقصد بالتمويل المصرفي قيام المصارف بتوفير الموارد المالية اللازمة، سواء للأفراد بغرض الاستهلاك، أو لمؤسسات الأعمال والحكومات بهدف تمويل مشاريع استثمارية تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات، بما يساهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية.

2. علاقة التمويل المصرفي بتنوع الصادرات

تحتاج الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية إلى تمويل مالي من أجل تغطية احتياجاتها المختلفة، ويمكن توفير هذا التمويل من خلال مصادر ذاتية أو خارجية، ومن أبرزها الاقتراض من المصارف في شكل تمويل مصرفي، ويعد هذا النوع من التمويل أداة محورية لدعم وتنشيط القطاعات الإنتاجية، مما يمكنها من تحسين قدراتها التنافسية وتوسيع نطاق إنتاجها، وفي هذا السياق، يمكن توضيح مساهمة التمويلات المصرفية في تنوع الصادرات من خلال دعمها للمشروعات الإنتاجية، وتعزيز قدرتها على تطوير منتجات جديدة، وتسهيل دخولها إلى أسواق خارجية متنوعة، كما يلي:

1.2. التمويل الاستثماري أو الإنتاجي وعلاقته بتنوع الصادرات

يقصد بالتمويل الموجه لغرض الاستثمار أو الإنتاج، تلك القروض والتسهيلات التي تمنح للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية بهدف تمكينها من الحصول على احتياجاتها الضرورية، مثل المنشآت، والتجهيزات الفنية،

¹ خالد أمين عبد الله - إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 167.

² الشاذلي إبراهيم خالد الماحي، أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، جمهورية السودان، 2018، ص: 2.

وغيرها من المستلزمات المرتبطة بعملية الاستثمار والإنتاج. وعادة تشجع البنوك المركزية البنوك التجارية على تقديم هذا النوع من التمويل لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني.¹

بالاعتماد على ما سبق، فإن توجيه التمويل نحو الاستثمار أو الإنتاج لا يقتصر أثره على دعم النشاط الاقتصادي المحلي، بل يمتد ليساهم بشكل مباشر في تنوع الصادرات، إذ تمكن القروض الموجهة للمشروعات الإنتاجية من تطوير منتجات جديدة تستجيب لمتطلبات الأسواق الخارجية، كما يتيح هذا التمويل إمكانية دخول قطاعات جديدة إلى مجال التصدير، فكلما توفرت للمشروعات الإمكانات اللازمة عبر القروض والتسهيلات المناسبة، زادت قدرتها على تنوع إنتاجها وتحسين جودته، ما يفتح أمامها آفاقاً جديدة في الأسواق الخارجية.

ومن هذا المنطلق، يعتبر التمويل الاستثماري والإنتاجي أحد المحركات الأساسية لتنوع القاعدة التصديرية، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع أو الأسواق.

2.2. التمويل بغرض التجارة وعلاقته بتنوع الصادرات

يعتبر هذا النوع من التمويلات موجهاً بشكل أساسي لدعم النشاطات التجارية، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، حيث يقدم في شكل قروض وتسهيلات مصرفية للمتعاملين في مجالات التسويق والتبادل التجاري، ويستخدم عادة لتمويل رأس المال العامل، مثل شراء المواد الخام، دفع الرواتب، أو الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، ويصنف هذا النوع من التمويل ضمن التمويل قصير الأجل، نظراً لكون مدة سدادته ترتبط غالباً بدورة الأعمال، والتي تعد قصيرة نسبياً في القطاع التجاري، فالفترة الزمنية التي تفصل بين دفع الأموال لشراء المواد الخام ودفع رواتب ومصاريف أخرى أو لشراء منتجات مصنعة وبيعها في السوق وتحصيل ثمنها في فترة قصيرة قد لا تتعدى عدة شهور.²

انطلاقاً من الدور الذي يلعبه التمويل التجاري في دعم الأنشطة التجارية، يمكن القول إن هذا النوع من التمويل يساهم بشكل غير مباشر في تنوع الصادرات، خاصة عندما يوجه نحو تسهيل عمليات التبادل التجاري الخارجي، فالقروض والتسهيلات القصيرة الأجل الممنوحة للمتعاملين في مجال التجارة الخارجية تساعد على تأمين احتياجاتهم من السلع الموجهة للتصدير، سواء من حيث شراء المنتجات الجاهزة أو تغطية تكاليف الشحن والتخزين والتسويق الدولي، كما يساهم هذا التمويل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المصدرة، من خلال تمكينها من تلبية الطلبات الخارجية بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ما يعزز فرصها في الدخول إلى أسواق

¹ ناظم محمد نور الشمري، النقد والمصارف (النظرية النقدية)، دار نهان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 5، 2014، ص: 123-124.

² زيادة رمضان - محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط 02، 2010، ص: 98.

جديدة وتوسيع تشكيلة المنتجات المصدرة، وبالتالي، فإن التمويل الموجه للنشاط التجاري يمكن أن يكون رافعة مهمة لتنويع الصادرات وتحقيق المزيد من الانفتاح التجاري.

3.2. التمويل التأجيري وعلاقته بتنويع الصادرات

يعد التمويل التأجيري أحد أشكال التمويل غير المباشر الذي يساهم في دعم الاستثمار الإنتاجي، وخاصة في ما يتعلق بالحصول على السلع الرأسمالية والمعدات الثقيلة دون الحاجة إلى شرائها مباشرة، ويكتسي هذا النوع من التمويل أهمية خاصة في الدول النامية، حيث يواجه المنتجون والمصدرون صعوبات في تمويل اقتناء التجهيزات الحديثة، ومن خلال تأجير هذه الأدوات، يمكن للمؤسسات توسيع نشاطها الإنتاجي والدخول في مجالات جديدة، مما يمكنها من تطوير منتجات متنوعة قابلة للتصدير،¹ وبهذا، يساهم التمويل التأجيري في تنويع القاعدة التصديرية من خلال تمكين المؤسسات من تجاوز القيود المالية، وتحقيق مرونة أكبر في الوصول إلى وسائل الإنتاج الحديثة الضرورية للابتكار والتوسع في الأسواق الخارجية.

4.2. سندات التصدير وعلاقتها بتنويع الصادرات

تعد سندات التصدير طويلة الأجل أداة تمويلية مهمة تساهم في دعم سياسة تنويع الصادرات، من خلال توفير السيولة وضمان التمويل المسبق للعمليات التصديرية، خاصة في الدول التي تسعى إلى تقليص اعتمادها على عدد محدود من المنتجات أو الأسواق،² وتعمل هذه السندات – التي غالبا ما تصدرها البنوك أو وكالات ائتمان التصدير – على تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالتصدير، لا سيما في القطاعات غير التقليدية أو ذات القيمة المضافة العالية، وبفضل طبيعتها طويلة الأجل، فإنها توفر استقرارا ماليا يسمح للمصدرين بالتخطيط والإنتاج وفق أفق زمني أوسع، ما يعزز من قدرتهم على تطوير منتجات جديدة وتوسيع أنشطتهم التصديرية، كما أن إتاحة تمويل مضمون وميسر للمصدرين الجدد أو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشجع على دخول منتجات متنوعة إلى السوق العالمية، ويفتح المجال أمام توسع قاعدة الصادرات الوطنية، وتساهم هذه الأداة أيضا في تعزيز ثقة المستثمرين والفاعلين في التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى تحفيز التنوع القطاعي والجغرافي للصادرات.

¹ برونك داودي، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة 1967 إلى 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، 2017-2018، ص: 95.

² مرجع سابق، ص: 95.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة وموقع إشكالية الدراسة الحالية منها

في هذا المبحث، سيتم استعراض أبرز الدراسات السابقة التي تناولت علاقة التطور المالي للقطاع المصرفي وتنوع الصادرات، وذلك بهدف إبراز الجهود البحثية المبذولة في هذا المجال، كما يتضمن هذا المبحث، في شقه الثاني، تحديد موقع إشكالية الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة، موضحين في ذلك أوجه الاتفاق والاختلاف في النتائج والمنهجيات.

أولاً: عرض الدراسات السابقة

في هذا الجزء من المبحث، سيتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع العلاقة بين التطور المالي وتنوع الصادرات، وذلك وفقاً لتسلسلها الزمني كما يلي:

1- Study Nakhoda Aadil (2013)¹

Bank Competition and Export Diversification*

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المنافسة في القطاع المصرفي على تنوع الصادرات عبر الصناعات المختلفة في عدد من دول العالم، وذلك في ضوء أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل الأنشطة الاستثمارية الموجهة للتصدير، اعتمد الباحث على بيانات على مستوى الصناعة للتدفقات التجارية الثنائية بين الدول، واستخدم كلا من نموذج الانحدار الخطي العادي (OLS) ونموذج الانحدار بالمتغيرات الآلية (IV) لتقدير العلاقة بين مؤشر ليرنر (Lerner Index) ** - الذي يقيس درجة المنافسة المصرفية - وعدد الصناعات التي تصدّرها الدول، شملت الدراسة مجموعة من الدول، قسمت إلى: دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، دول غير أعضاء في المنظمة، بالإضافة إلى تحليل موحد يشمل جميع الدول.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات شملت: عدد الصناعات المصدرة كمؤشر لتنوع الصادرات، ومؤشر ليرنر كمقياس للمنافسة المصرفية، إلى جانب متغيرات تفسيرية مثل: الفارق بين سعر الإقراض والإيداع، معدل مشاركة البنوك الأجنبية، نسبة ائتمان الحكومة إلى القطاع الخاص، ومستوى التنمية المالية (حجم

¹Nakhoda Aadil, Bank Competition and Export Diversification, EERI Research Paper Series, Economics and Econometrics Research Institute, 2013, P: 01-69.

* ترجمة: المنافسة المصرفية وتنوع الصادرات.

** مؤشر ليرنر في القطاع المصرفي هو نسبة الفرق بين سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على القروض (أو الإيرادات الحدية) والتكلفة الحدية لتقديم القرض، إلى سعر الفائدة نفسه، ويُستخدم لتقدير درجة المنافسة المصرفية: كلما ارتفع المؤشر، دلّ ذلك على احتكار أكبر ومنافسة أضعف، والعكس بالعكس (تتراوح قيمته عادةً بين 0 و1، حيث تشير القيمة القريبة من 0 إلى منافسة قوية، والقيمة القريبة من 1 إلى احتكار قوي، بينما تعد القيم السالبة نادرة وتشير إلى اختلال اقتصادي أو بيعي).

الائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الوضع الاقتصادي الكلي وعضوية الدول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين المنافسة المصرفية وتنوع الصادرات تعتمد على مستوى تطور النظام المالي وظروف الاقتصاد الكلي في الدولة، ففي دول الـ OECD، تسهم المنافسة المصرفية – خاصة مع ارتفاع مشاركة البنوك الأجنبية – في زيادة عدد الصناعات المصدرة، في حين أن هذه العلاقة قد تصبح سلبية في حال انخفاض الفارق بين أسعار الإقراض والإيداع، أما في الدول غير الأعضاء، فإن البنوك الأجنبية تمارس قوة سوقية قد تفضي أحيانا إلى تعزيز التنوع، خصوصا عندما تكون نسبة الائتمان الحكومي منخفضة، كما وجدت الدراسة أن البنوك الكبرى تفضل تمويل صناعات تحتوي على "مقترضين جيدين" يمكن جمع معلومات موثوقة عنهم، وأن توفر هذه المعلومات يخفض التكاليف الثابتة للخدمة ويشجع على تمويل عدد أكبر من القطاعات.

2- Study Oziengbe Scott AIGHEYISI (2018)¹

FACTORS AFFECTING EXPORT DIVERSIFICATION IN ECOWAS SUB-REGION*

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في تنوع الصادرات ضمن الإقليم الفرعي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، والتي تشمل 15 دولة، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 1995 إلى 2015.

وقد استخدم نموذج البيانات السلاسل الزمنية المقطعية بابل (Panel Data Model) لتحليل العلاقة بين تنوع الصادرات وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تم اعتماد مؤشر تركيز الصادرات الصادر عن الأونكتاد (UNCTAD) كمتغير تابع لقياس التنوع، أما المتغيرات المستقلة فشملت: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي، الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي، والانفتاح التجاري.

أظهرت نتائج الدراسة أن كلا من دخل الفرد وتكوين رأس المال الثابت لهما تأثير سلبي ومعنوي على تركيز الصادرات، مما يعني أنهما يساهمان في تعزيز تنوع الصادرات في دول الإيكواس، بالمقابل، تبين أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يرتبط إيجابيا وبشكل معنوي بتركيز الصادرات، وهو ما يعكس اختلالا في آليات توجيه التمويل داخل النظام المالي، حيث يتركز التمويل في عدد محدود من القطاعات، وعلى رأسها القطاع

¹Oziengbe Scott AIGHEYISI, **FACTORS AFFECTING EXPORT DIVERSIFICATION IN ECOWAS SUB-REGION**, West African Financial and Economic Review (WAFER), 18(2), 2018, P: 49-70.

* الترجمة: العوامل المؤثرة في تنوع الصادرات في منطقة الإيكواس الفرعية.

الاستخراجي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، فلم يظهر أثرًا معنويًا على تركيز الصادرات خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أن الاعتماد على الاستثمار المحلي قد يكون أكثر فاعلية في دعم التنوع.

كذلك، أظهرت النتائج أن معدل التضخم يرتبط سلبًا بتركيز الصادرات، ما يدل على أن التضخم – ضمن مستويات معينة – يمكن أن يكون عاملاً مساعداً في تحقيق التنوع، بشرط ألا يتجاوز حدوداً تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي.

بناءً على النتائج المتوصل إليها قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات وهي:

- ✓ نظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد أظهر علاقة عكسية مع تركيز الصادرات، بما يعني أن النمو الاقتصادي يعزز تنوع الصادرات، فإنه يتعين على دول الإيكواس اتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز نمو اقتصاداتها بغية تحقيق التنوع في صادراتها.
- ✓ وبالنظر إلى وجود علاقة عكسية بين تكوين رأس المال الثابت الإجمالي وتركيز الصادرات، فإن من الضروري رفع معدل تكوين رأس المال في الإقليم، لما لذلك من دور في تعزيز تنوع الصادرات، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.
- ✓ يتطلب الأمر تنظيمًا فعالاً للنظام المالي لضمان التوزيع الكفء للائتمان بين مختلف قطاعات الاقتصاد، بهدف دعم التوسع في إنتاج هذه القطاعات وزيادة صادراتها، بدلاً من تركيز التمويل في عدد محدود من القطاعات، مما قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة تركيز الصادرات.
- ✓ ينبغي الحفاظ على معدلات تضخم تتماشى مع أهداف تنوع الصادرات.

3- Study Rémy HOUNSOU & Firmin Gbetoho AYIVODJI (2020)¹

Analysis of the Determinants of Export Diversification in the Franc Zone: A Comparative Study in WAEMU and CAEMU

Countries*

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات تنوع الصادرات في دول منطقة الفرنك، من خلال إجراء مقارنة بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) ودول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CAEMU)، ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على بيانات بانل (Panel Data) تغطي 14 دولة خلال الفترة 1990-2015، مستخدمة نموذجاً ديناميكياً قياسياً يقدر باستخدام طريقة LSDVC (Least

¹Rémy HOUNSOU, Firmin Gbetoho AYIVODJI, Analysis of the Determinants of Export Diversification in the Franc Zone: A Comparative Study in WAEMU and CAEMU Countries, Journal of Economics and Public Finance, 6(1), 2020, P:66-86.

* الترجمة: تحليل محددات تنوع الصادرات في منطقة الفرنك: دراسة مقارنة بين دول WAEMU وCAEMU.

(Squares Dummy Variable Corrected) التي طوّرها Bruno (2005) والمناسبة للعينات الصغيرة، وقد تم تضمين متغيرات تفسيرية لتنوع الصادرات وهي: رأس المال البشري، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار العمومي)، الانفتاح المالي (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، التضخم، مؤشر الديمقراطية، الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الإنفاق على التعليم.

وتوصلت الدراسة إلى أن تنوع الصادرات يرتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي في دول WAEMU، حيث تعزز زيادة الدخل الفردي بنسبة 1% التنوع بنسبة 0.04%، أما في دول CAEMU، فلم يكن لهذا العامل دلالة إحصائية، ويعزى ذلك إلى اعتماد هذه الدول على صادرات أولية تقليدية وامتلاكها لموارد طبيعية، كما تبين أن الانفتاح التجاري يعزز تنوع الصادرات في كلا المنطقتين، ولكن بشكل أقوى في (0.020%) CAEMU مقارنة بـ (0.016%) WAEMU، نظرا لتوسيع نطاق الشركاء التجاريين وزيادة الطلب الخارجي.

وبخصوص الانفتاح المالي، فقد وجد أن تأثيره في دعم التنوع محصور بدول CAEMU فقط، حيث أدت زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 1% إلى تحسين التنوع بنحو 0.02%، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فلم يظهر أي أثر على تنوع الصادرات في أي من المنطقتين.

وتبرز أهمية رأس المال البشري، والديمقراطية، وانخفاض التضخم كعوامل فعالة في تحسين تنوع الصادرات في WAEMU فقط، مع ملاحظة أن رأس المال البشري كان العامل الأوضح تأثيرا، مما يبرز الحاجة لتقوية التعليم والبحث، وأخيرا، أظهرت النتائج أن الاستثمار العمومي في WAEMU يسهم بشكل واضح في التنوع، حيث إن زيادة بنسبة 1% في تكوين رأس المال الثابت تقابل بزيادة بنحو 0.04% في تنوع الصادرات، مما يشير إلى أن الاستثمارات توجه نحو دعم الصناعات الحالية والجديدة.

وبناء على النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بضرورة وضع استراتيجية طويلة الأمد لضمان تفعيل الإمكانيات المتوفرة من حيث اليد العاملة الماهرة والمنتجة لتغذية استراتيجيات صناعية جديدة ومواكبة النمو في القوى العاملة.

4- دراسة فضيلة مزوزي- محمد قويدري (2020):¹

تقييم وتحليل مؤشر تنوع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان-هرفندل دراسة تحليلية للفترة 1990-2018

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل مستوى تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري خلال فترة تقلبات أسعار النفط، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، وقد اعتمدت الدراسة على مؤشر هرشمان-هرفندل لقياس درجة تنوع الصادرات.

أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يمتلك مقومات واعدة تؤهله لتحقيق تنوع فعال في قطاع الصادرات، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال دون المستوى المطلوب، ويرد سبب هذا القصور أساساً إلى غياب بيئة قانونية وتشريعية محفزة، بالإضافة إلى تأثيرات الاستقرار السياسي في تشكيل ثقة المستثمرين الأجانب.

أما على صعيد بيئة الأعمال، فإن السياسات الحكومية المعتمدة لم تُحدث بعد الأثر المرجو في تحسين مناخ الاستثمار، حيث لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه جملة من العراقيل البنيوية والتنظيمية التي تعيق تطورها، وهو ما يستدعي من الجهات الوصية بلورة رؤية استراتيجية واضحة لمعالجة هذه التحديات على المستويين الكلي والجزئي، كما أن القطاع الخاص لا يزال يعاني من التهميش، على الرغم من توفر الجزائر على موارد بشرية مؤهلة وبنية تحتية يمكن أن تشكل قاعدة قوية لانطلاق اقتصادي متنوع.

كما توصلت الدراسة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في الجزائر يواجه صعوبات كبيرة نتيجة السياسات التنموية غير المدروسة التي تم اعتمادها في السابق، والتي أدت إلى العديد من المشاكل البنيوية، وتعد معالجة هذه الإشكاليات شرطاً أساسياً لتحقيق هدف تنوع الصادرات وتعزيز الاقتصاد الوطني.

أوصت الدراسة بأنه، في ظل استمرار ضعف مستوى تنوع الصادرات في الاقتصاد الجزائري، أصبح من الضروري تبني سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى تحقيق تنوع مستدام في قطاع التصدير، ويمكن الحد من درجة تركيز الصادرات من خلال التحول نحو نمط إنتاج أكثر كفاءة وتنوع البنية الإنتاجية المحلية، الأمر الذي يتطلب بالدرجة الأولى إجراء تحليلات دقيقة لاحتياجات الأسواق الخارجية ومتطلباتها، كما أكدت الدراسة على أهمية توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التصدير، إلى جانب تطوير استراتيجيات التسويق والترويج للمنتجات الجزائرية، بما يعزز قدرتها التنافسية ويرفع من حضورها في الأسواق الدولية.

¹ فضيلة مزوزي- محمد قويدري، تقييم وتحليل مؤشر تنوع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان-هرفندل دراسة تحليلية للفترة 1990-2018، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، الجزائر، المجلد 23، العدد 02، 2020، ص: 301-320.

5- Study Teshager Mazengia, Misikir Bezabih, Fasika Chekol (2023)¹

Financial development and export diversification in Ethiopia: ARDL approach*

تناولت هذه الدراسة إشكالية محورية تتعلق بضعف التنوع في الهيكل التصديري لإثيوبيا، والذي يعتمد بشكل مفرط على عدد محدود من المنتجات الأولية، لهذا فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضية مفادها أن محدودية تطور القطاع المالي – ممثلا بضعف الائتمان الموجه للقطاع الخاص – تمثل عائقا أمام التحول نحو صادرات أكثر تنوعا وقيمة مضافة، وعليه فالباحثون من خلال هذه الدراسة يهدفون إلى قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي وتنوع الصادرات خلال الفترة 1980–2020 باستخدام منهجية قياسية دقيقة.

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتحليل اختبار الحدود للتحقق من العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين التطور المالي وتنوع الصادرات، ولهذا الغرض استخدم مؤشر هرنندال-هيرشمان المعدل لقياس تنوع الصادرات، في حين استخدم الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتطور المالي، كما ضم النموذج متغيرات أخرى كالدين الخارجي، وسعر الصرف الرسمي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى متغير الانفتاح التجاري.

توصلت الدراسة بعد التقدير إلى أن التطور المالي يعد محددًا رئيسيًا لتنوع الصادرات في إثيوبيا، حيث تبين أن زيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص تؤدي إلى تعزيز التنوع في كل من الأجلين القصير والطويل، كما تبين أن الانفتاح التجاري، والدين الخارجي، والنمو الاقتصادي الحقيقي، جميعها تساهم إيجابيا في توسيع القاعدة التصديرية للبلاد، بينما لم يكن لسعر الصرف أثر معنوي واضح.

وبناء على هذه النتائج المتوصل إليها، أوصى الباحثون بضرورة تعزيز سياسات التحفيز المالي، وتوجيه القروض نحو الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة، وتبني سياسات تجارية مرنة من أجل دعم التحول نحو صادرات صناعية أكثر تنوعا واستدامة.

¹ Teshager Mazengia, Misikir Bezabih, Fasika Chekol, Financial Development and Export Diversification in Ethiopia: ARDL Approach, Cogent Economics & Finance, Vol. 11, Iss. 1, 2023, P: 1-16.

* الترجمة: التطور المالي وتنوع الصادرات في إثيوبيا: مقاربة ARDL.

6- Study Florian Unger (2023)¹

Financial Development and Export Concentration*

تهدف هذه الدراسة إلى فهم كيف يؤثر التطور المالي في الدول على تركيز الصادرات، أي مدى سيطرة عدد قليل من الشركات الكبرى على صادرات الدولة، ولتحقيق ذلك، طور الباحث نموذجاً نظرياً يصف التجارة بين بلدين ويشمل عدة قطاعات، حيث تختلف الشركات في إنتاجيتها، وتواجه صعوبات في الحصول على التمويل، في هذا النموذج، بعض الشركات تحتاج إلى قروض من أجل الابتكار في جودة المنتجات، بينما شركات أخرى تحتاج إلى تمويل لتغطية تكاليف الإنتاج.

تم اختبار النموذج باستخدام بيانات من 70 دولة خلال الفترة من 1997 إلى 2014، مع التركيز على مدى تطور النظام المالي في كل بلد، ومدى اعتماد كل قطاع اقتصادي على التمويل الخارجي. كما استخدم الباحث أيضاً بيانات مفصلة من 10 دول على مستوى الشركات، لدراسة سلوك الشركات التي تصدر عدة منتجات.

شملت المتغيرات الأساسية في الدراسة: متغير تابع ويتمثل في تركيز الصادرات (بين الشركات أو داخل الشركة نفسها)، أما المتغيرات المستقلة فشملت درجة تطور النظام المالي، اعتماد القطاع على التمويل الخارجي، طبيعة المنتجات من حيث إمكانية تحسين الجودة، وحجم الشركة وإنتاجيتها.

توصلت الدراسة إلى أن التطور المالي يزيد من تركيز الصادرات لصالح الشركات الكبرى، خاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل أكبر على التمويل الخارجي وتتميز بقدرة أعلى على التمايز في الجودة، ويرجع ذلك إلى أن العائد الحدي من الابتكار النوعي يكون أكبر لدى الشركات الأعلى إنتاجية، مما يدفع هذه الشركات إلى توسيع مبيعاتها مقارنة بغيرها، كذلك أظهرت النتائج، من خلال بيانات الشركات، أن التطور المالي يؤدي إلى تركيز المبيعات داخل الشركة الواحدة نحو المنتجات الأعلى أداء.

كما أظهرت الاختبارات المقارنة أن نوع القيود الائتمانية يلعب دوراً حاسماً: ففي حالة ما إذا كانت القيود متعلقة بتكاليف الابتكار، فإن الشركات الكبرى هي الأكثر استفادة من التطور المالي، مما يزيد من تركيز الصادرات، أما إذا كانت القيود متعلقة بتكاليف الإنتاج، فإن الشركات الصغيرة هي التي تستفيد بدرجة أكبر، ما يؤدي إلى انخفاض تركيز الصادرات.

¹ Florian Unger, Financial Development and Export Concentration, CESifo Working Paper, No. 10305, 2023, P: 1-66.

* الترجمة: التطور المالي وتنوع الصادرات.

7- Study karima Touati -Nassim Keddari(2023)¹

Short and long term determinants of export diversification in Algeria: ARDL model (1995-2020)*

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة لتنويع الصادرات في الجزائر على المديين القصير والطويل خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020، وذلك في ظل استمرار هيمنة صادرات المحروقات على الاقتصاد الوطني، بالرغم من الجهود الحكومية المبذولة لتنويع القاعدة التصديرية.

ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من أجل دراسة العلاقة بين مؤشر تنويع الصادرات (IDIV) – الذي تم احتسابه بطرح مؤشر هيرفيندال-هيرشمان للتركيز من القيمة 1 – وعدد من المتغيرات الاقتصادية، شملت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDPC)، شروط التبادل التجاري (TOT)، ودرجة حرية الاستثمار (DFI).

أظهرت النتائج على المدى الطويل أن المتغيرات الثلاثة – وهي نمو الناتج المحلي الإجمالي، شروط التبادل التجاري، وحرية الاستثمار – لها تأثيرات سلبية على تنويع الصادرات، في حين كشفت نتائج المدى القصير عن تأثير إيجابي لكل من نمو الناتج المحلي وحرية الاستثمار (بتأخر زمني قدره سنتين)، بينما لم يكن لشروط التبادل التجاري أثر معنوي، وقد فسرت الدراسة هذه النتائج بأن الاقتصاد الجزائري، رغم استفادته من بعض المكاسب قصيرة الأجل في مجال التنويع بفضل النمو وتحسن مناخ الاستثمار، إلا أن اعتماده الهيكلي على قطاع المحروقات يحد من فعالية هذه العوامل على المدى البعيد، ويعيق تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي ومستدام.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الرامية إلى دعم جهود تنويع الصادرات في الجزائر، حيث أكدت على ضرورة توسيع قاعدة المنتجات المصدرة من خلال التحول التدريجي نحو تصدير المنتجات المصنعة أو شبه المصنعة، مع إدماج قطاعات اقتصادية جديدة لا تعتمد على قطاع المحروقات. كما شددت على أهمية تحقيق تحول هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني، وذلك عبر تنمية القطاعات غير النفطية وتعزيز القدرات الصناعية المحلية بما يرفع من القيمة المضافة للصادرات الجزائرية.

¹karima Touati -Nassim Keddari, **Short and long term determinants of export diversification in Algeria: ARDL model (1995-2020)**, Journal Of North African Economies, Economics and Development Laboratory, FSECSG, University of Bejaia – Algeria, 19(31), 2023, P:61-84

* الترجمة: محددات المدى القصير لتنويع الصادرات في الجزائر: نموذج ARDL للفترة (1995-2020) .

8- Study Hewa O. Ismael (2025)¹

Econometric Analysis of Factors Influencing Export Diversification in the Iraqi* Economy

تُعدّ هذه الدراسة الشاملة تحليلاً معمقاً للعوامل الحاسمة التي تحدد تنوع الصادرات في العراق، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، مع تركيز خاص ومكثف على مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والمالية والسياسية. ومن خلال توظيف منهج اختبار الحدود (Bounds Testing) ضمن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، تقوم الدراسة بتحليل دقيق للعلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين تنوع الصادرات (DIV) وعدد من المتغيرات المترابطة، بما في ذلك صادرات السلع والخدمات (EXGS)، الاستقرار السياسي (POST)، عائدات النفط (OILR)، والانفتاح التجاري (TRADE).

تشير نتائج نموذج ARDL إلى وجود ارتباطات طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية، حيث يعزز الانفتاح التجاري التنوع على المدى الطويل بمعامل موجب قدره (0.0023)، كما أن للاستقرار السياسي أثراً إيجابياً على المدى القصير (0.0032) وال المدى الطويل (0.0063)، وتظهر النتائج أيضاً أن لعائدات النفط أثراً إيجابياً على التنوع، سواء في المدى القصير (0.0014) أو الطويل (0.0027)، في المقابل، فإن ارتفاع صادرات السلع والخدمات يُسهم في الحد من التنوع، كما يتضح من المعاملات السالبة على المدى القصير (-0.0044) والطويل (-0.0087).

استناداً للنتائج السابق يتضح بشكل جلي أن كلا من الانفتاح التجاري والاستقرار السياسي يعدان من أبرز العوامل الإيجابية المؤثرة في تنوع الصادرات، إذ يسهمان معا في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة وتيسيراً لتوسيع الأسواق، فضلاً عن تقليص مواطن الضعف الاقتصادي بشكل كبير، في المقابل، فإن ارتفاع الاعتماد على صادرات السلع والخدمات يلقي بظلال سلبية واضحة على التنوع، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى الاعتماد المفرط وغير المستدام على قطاعات اقتصادية محدودة (وجود مخاطر تركز في الهيكل التصديري العراقي)، مما يستلزم تدخلات سياسية مدروسة.

وتختتم الدراسة بتوصية مفادها ضرورة تبني إدارة فعالة لإيرادات النفط في تقليص الاعتماد على صادرات النفط وتعزيز مرونة الاقتصاد.

¹ Hewa O. Ismael, **Econometric Analysis of Factors Influencing Export Diversification in the Iraqi Economy**, Koya University Journal of Humanities and Social Sciences (KUJHSS), 8(1), 2025, P: 457-467.

* الترجمة: تحليل قياسي للعوامل المؤثرة في تنوع الصادرات في الاقتصاد العراقي

9- Study TALNAN Hongwopena Evrard (2025)¹

Financial development and comparative advantage: the effect of

financial development on manufacturing export in Africa^{*}

تناولت هذه الدراسة تحليل أثر التطور المالي على الصادرات الصناعية التحويلية في القارة الإفريقية، من خلال اختبار العلاقة بين مؤشرات التطور المالي وميزة الدول النسبية في قطاع الصناعة. شملت عينة الدراسة 30 دولة إفريقية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021، وقد تم اعتماد نموذج البيانات الطولية الديناميكي، وقد استخدمت الدراسة مؤشرين أساسيين لقياس التطور المالي: الائتمان البنكي الموجه إلى القطاع الخاص، وعرض النقود الواسع (M2)، إلى جانب مجموعة من المتغيرات المساعدة مثل الاستثمار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وجودة المؤسسات (ممثلة في مؤشر فعالية الحكومة).

بعد التقدير أظهرت نتائج الدراسة أن التطور المالي، كما تم قياسه من خلال الائتمان البنكي للقطاع الخاص، له تأثير سلبي ومعنوي على نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات، حيث تشير التقديرات إلى أن زيادة بنسبة 1% في هذا المؤشر تؤدي إلى انخفاض بحوالي 0.35% في الصادرات الصناعية. في المقابل، لم يكن لمتغير عرض النقود (M2) أي أثر معنوي يذكر. كما أظهرت النتائج أن كلا من الاستثمار ونصيب الفرد من الناتج المحلي لهما أثر إيجابي ودال إحصائياً، مما يشير إلى أن تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمار يساهم في دعم الصادرات الصناعية التحويلية، من جهة أخرى، تبين أن جودة المؤسسات، وفقاً لمؤشر فعالية الحكومة، تؤثر سلباً على أداء هذا النوع من الصادرات، في دلالة على وجود خلل في التسيير المؤسسي في هذا المجال.

استناداً للنتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بتطوير النظام المالي في الدول الإفريقية ليصبح أداة فعالة في دعم التوجه نحو التصنيع وتعزيز القدرة التصديرية للقطاع الصناعي، كما تؤكد على أهمية توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية، مع ضرورة تجنب سوء تخصيص الائتمان الذي قد يؤدي إلى تهميش القطاعات الصناعية لصالح قطاعات أخرى ذات عوائد قصيرة الأجل، وتوصي الدراسة أيضاً بضرورة تحسين فعالية المؤسسات الحكومية، والعمل على تعزيز الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، كونهما عنصرين أساسيين في دعم النمو الصناعي والتحول الهيكلي للاقتصادات الإفريقية. كما تبرز أهمية الاعتماد في الدراسات المستقبلية على بيانات مفصلة حول نوعية المنتجات الصناعية المصدرة، من أجل فهم أدق للعلاقة بين التطور المالي والتخصص التجاري.

¹ TALNAN Hongwopena Evrard, **Financial development and comparative advantage: the effect of financial development on manufacturing export in Africa**, Revue Française d'Economie et de Gestion, 6(7), 2025, P: 88-112.

^{*} الترجمة: التطور المالي والميزة النسبية: أثر التطور المالي على الصادرات الصناعية التحويلية في إفريقيا.

ثانياً: موقع إشكالية الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة تبين ما يلي:

- ✓ تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على تنوع الصادرات.
- ✓ بالنظر إلى أدبيات الموضوع، يتضح أن معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين التطور المالي وتنوع الصادرات كانت ذات طابع أجنبي، في حين أنّ الدراسات التي خصّت الاقتصاد الجزائري ظلت محدودة من حيث التركيز على هذا الرابط تحديداً، إذ أن أغلب البحوث المتعلقة بالجزائر من حيث مسألة تنوع الصادرات كانت من منظور المتغيرات الكلية مثل النمو الاقتصادي أو تقلبات أسعار النفط، دون التطرق بعمق إلى دور الجهاز المصرفي وتطوره في دعم هذا التنوع.
- ✓ اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري حول مسألة تنوع الصادرات من حيث الإطار الزمني، فقد تم تشخيص الدراسة الحالية خلال الفترة 2000-2023.
- ✓ اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في توظيفها لمتغيرات مستقلة تعبر عن التطور المالي للقطاع المصرفي، فالدراسة الحالية ركزت على المتغيرين التاليين:
 - القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
 - العرض النقدي (M2).
- ✓ أظهرت الدراسات السابقة توافقاً مع ما تسعى إليه الدراسة الحالية، حيث أكدت على أهمية القطاع المصرفي كعنصر داعم لسياسات تنوع الصادرات، من خلال دوره في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القابلية للتصدير، وهذا ما يعزز الطرح الذي تتبناه هذه الدراسة حول ضرورة تطوير الجهاز المصرفي لدعم استراتيجية تنوع الصادرات، خاصة في الاقتصادات الريعانية مثل الاقتصاد الجزائري.
- ✓ استخدمت الدراسة الحالية نموذج ARDL بخلاف بعض الدراسات السابقة التي كانت في معظمها نماذج الانحدار البسيط (OLS)، نماذج البائل.

الخلاصة

تناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال عرض مفهوم تنوع الصادرات وأبعاده الاقتصادية، بالإضافة إلى التطرق إلى التطور المالي للجهاز المصرفي وأبرز مؤشرات، كما تم تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين المتغيرين، انطلاقاً من الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى الدور المحوري للقطاع المصرفي في دعم الصادرات.

ويمكن تلخيص ما تم التوصل اليه في النقاط التالية:

- تنوع الصادرات هو استراتيجية اقتصادية تعتمد على توسيع قاعدة الصادرات من خلال تنوع المنتجات والقطاعات والأسواق التصديرية، بهدف تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع خصوصاً المواد الخام مثل النفط في الأسواق الخارجية .
- التطور المالي للجهاز المصرفي يُقاس من خلال مجموعة من المؤشرات مثل نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي، وانتشار الخدمات المصرفية، ومستوى الشمول المالي، وهو ما يعكس قدرة الجهاز المصرفي على أداء وظائفه بكفاءة في تعبئة وتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية.
- يلعب القطاع المصرفي دوراً محورياً في دعم الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، لاسيما الأنشطة الموجهة نحو التصدير، وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل وتقديم منتجات مصرفية متخصصة تتلاءم مع احتياجات المؤسسات المصدرة.
- تؤكد العديد من الدراسات النظرية والتجريبية على وجود علاقة ارتباط بين تطور القطاع المالي وتنوع الصادرات، حيث يساهم نظام مصرفي متطور في تمويل الابتكار وتحسين جودة الإنتاج وتسهيل عمليات التبادل الخارجي.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية

تمهيد

بعد تناول الإطار النظري للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي وتنوع الصادرات في الجزائر، واستعراض أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة، يأتي هذا الفصل ليعالج الجانب التطبيقي من الدراسة، عبر الاعتماد على المنهج القياسي لقياس وتحليل طبيعة العلاقة بين مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي ومستوى تنوع الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023

وللإمام أكثر بالشق التطبيقي للدراسة. تم تبويب هذا الفصل الى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.**المبحث الثاني: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة.**

المبحث الأول الطريقة والأدوات

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة يتطلب منا تحديد مجتمعها وعينها، بالإضافة إلى طريقة جمع البيانات والمعطيات وكذا التحديد والتعريف بمتغيرات الدراسة وذلك وفق ما تمليه منطق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، مع الإشارة إلى دراسة وتحليل تطور مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي وتنوع الصادرات في الجزائر خلال فترة الممتدة 2000-2023.

أولاً: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة.

ويتمثل مجتمع دراستنا في النظام المصرفي الجزائري، هذا الأخير سيتم التعرف عليه ضمن التالي:

1 . ملامح واقع النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2023

يُعد النظام المصرفي الجزائري أحد الأركان الأساسية في الهيكل الاقتصادي الوطني، حيث يشكل الوسيط المالي الرئيسي بين وحدات الادخار ووحدات الاستثمار، وتقوم البنوك بدور حيوي في تمويل الاقتصاد وتسيير المدفوعات وتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات المنتجة، وقد عرف هذا الجهاز تحولات مهمة منذ انطلاق الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات.

يتكون النظام المصرفي الجزائري من بنك مركزي (بنك الجزائر) وعدد من البنوك التجارية والتنموية، تشمل بنوكاً عمومية وخاصة، محلية وأجنبية، إضافة إلى مؤسسات مالية أخرى غير مصرفية، قد أطر هذا النظام وعرف تعريفاً كاملاً لأول مرة من خلال نص قانوني الخاص بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990¹ والذي منح استقلالية لبنك الجزائر كهيئة تنظيمية وإشرافية على الجهاز المصرفي.

وقد عرف القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2023 عدة إصلاحات تمثلت في مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات والتي ترجمت بصور عدة أوامر وأنظمة بسبب حدوث عدة تجاوزات كانت ناتجة عن وجود ثغرات في الجانب التشريعي، التنظيمي والرقابي، وفيما يلي عرض لأهم تلك القوانين:

¹ عزى خليفة، مسعودي زكرياء، زلاسي رياض، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ص 305-307.

- الأمر رقم 01-01: الصادر في 27 فيفري 2001 والذي يعدل ويتمم بعض احكام القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض دون المساس بالأحكام الأخرى، حيث أتى لتحديد الصلاحيات وتنظيم أدوار موظفي المصرف المركزي، وتوضيح كيفية تسييره وإدارته وفرض الرقابة فيه.¹
- النظام رقم 03-02: الصادر في 14 نوفمبر 2002 والذي يهدف إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على المصارف والمؤسسات المالية إقامتها، لا سيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها.²
- الأمر رقم 11-03: الصادر في 26 أوت سنة 2003 والذي يعدل ويتمم احكام القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، إذ يعتبر إعادة صياغة للقانون المصرفي الجزائري، حيث تم من خلاله اعتماد أليات جديدة في تسيير الجهاز المصرفي، فهو جاء ليدخل تغييرات جوهرية عميقة في مجال تسيير النظام المصرفي الجزائري وكذا صلاحياته ومكونات الهيئات المكلفة بتنظيمه ومراقبته وهذا في إطار إصلاح النظام المصرفي ليتجاوب مع التغيرات التي يعرفها الواقع الاقتصادي، ومحاولة من المشرع لمكافحة كل أشكال التسيير الخاطئ وعمليات الفساد.³
- الأمر رقم 04-10: الصادر في 26 أوت 2010 والذي يعدل ويتمم احكام الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، ليعزز الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر ويقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة المصارف والمؤسسات المالية حماية العملاء وتحسين نوعية الخدمات المصرفية، وهو ما يدل على توسع صلاحيات بنك الجزائر.⁴
- القانون رقم 10-17: الصادر في 11 أكتوبر 2017 ليتمم القانون رقم 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بمادة 45 مكرر تحرر كما يلي: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداءً من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 05 سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، حيث تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 01-01 مؤرخ في 4 دي الحجة 1421 الموافق لـ 27 فيبر اير 2001 يعدل ويتمم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2001، ص: 4-5.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام رقم 03-02 مؤرخ في 9 رمضان 1423 الموافق لـ 14 نوفمبر 2002 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2002، ص: 25-31.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 غشت 2001، ص: 4-5.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 04-10 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق لـ 26 غشت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010، ص: 11-15.

توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات، ويتم متابعة تنفيذ هذه الآلية من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.¹

2. هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى سنة 2019.

وفقا للمقرر رقم 20-01 المؤرخ في 02 جانفي 2020 والذي يتضمن نشر قائمة المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، فإن القطاع المصرفي يتكون من 28 مصرفا ومؤسسة مالية يشرف عليها بنك الجزائر، وتتمثل فيما يلي:²

- ستة (06) مصارف عمومية من بينها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، من بينها مصرف ذو برأس مال مختلط.
- مؤسستين (02) ماليتين عموميتين.
- خمس (05) مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي، من بينها ثلاث (03) عمومية.
- تعاضدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت في نهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية.
- أما بالنسبة لمكاتب تمثيل البنوك الأجنبية وفروع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، فيبلغ عددها ستة (06) مكاتب تمثيل.³

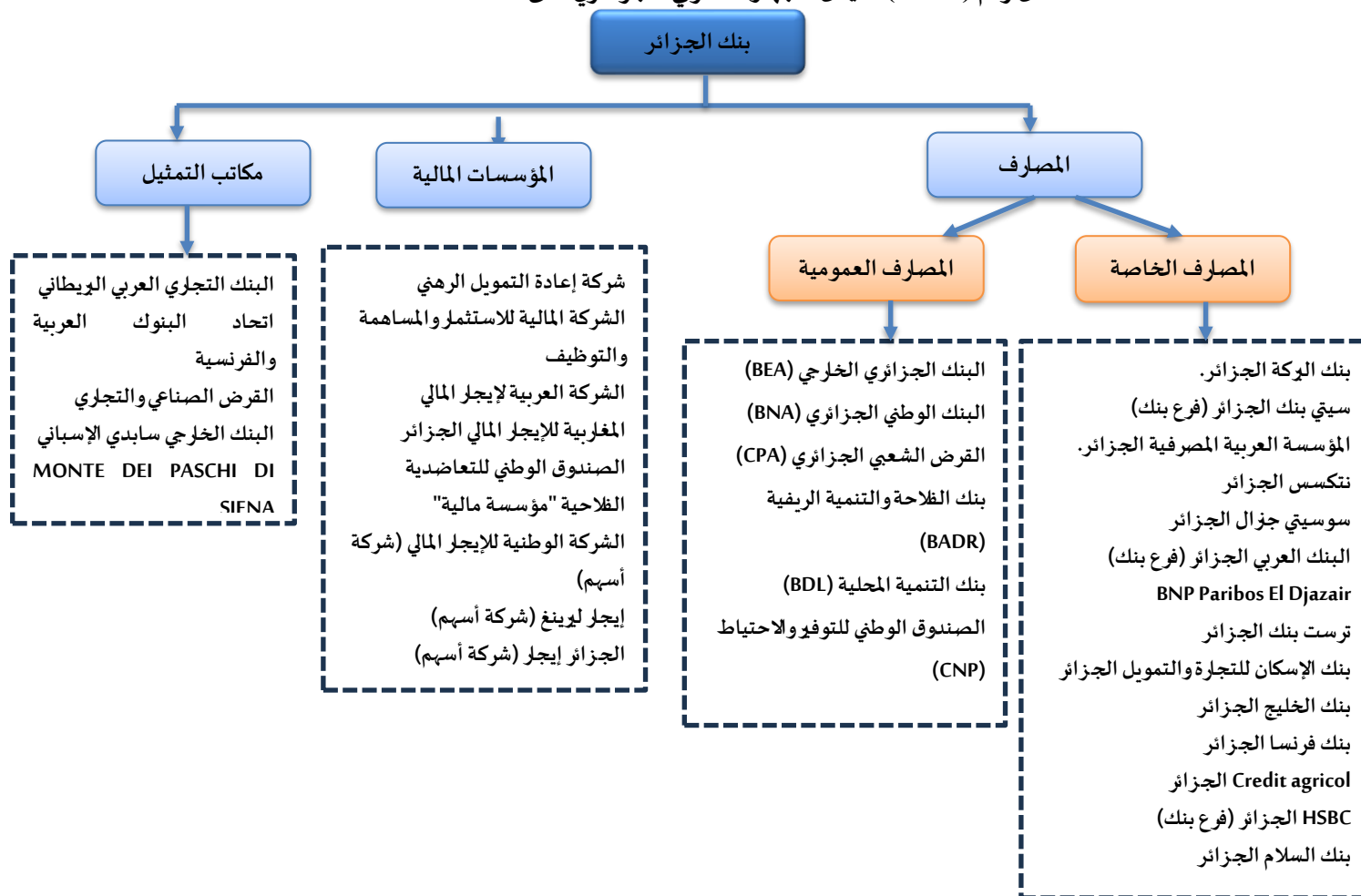
والشكل الموالي يعطي صورة عن المصارف الخاصة والعمومية والمؤسسات المالية المكاتب العاملة في الجزائر، وذلك تحت إشراف بنك الجزائر:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من القانون 10-17 الصادر 10-11-2017 يتم القانون رقم 11-03 الصادر في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والفرض، السنة 54، العدد 57، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017، ص: 04.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2019، ديسمبر 2020، ص: 79.

³ Site officiel de la Banque d'Algérie : <https://www.bank-of-algeria.dz/bureaux-de-representation/>, Visité le: 20/06/2025 à : 17h05

الشكل رقم (01-02): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى سنة 2019



المصدر: وسام شيلي، محاولة اختبار مدى قدرة الإصلاحات الرقابية بازل (3) على تعزيز صلاية النظام المصرفي الجزائري للفترة (2004-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص: 15.

ثانياً: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها

1. متغيرات نموذج الدراسة

تستدعي دراسة أثر التطور المالي للجهاز المصرفي على تنوع الصادرات حصر مجموعة من المتغيرات المستقلة المفسرة وذلك وفقاً لما يمليه منطق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع التطور المالي للجهاز المصرفي ودرست تأثيراته على تنوع الصادرات.

1.1. التعريف بمتغيرات نموذج الدراسة

قصد التعمق في تحديد وفهم طبيعة الأثر المحتمل لمؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي على تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، تم الاعتماد على نموذج قياسي مبني على مجموعة من المتغيرات تنوعت بين متغير تابع ومتغيرات مستقلة.

1.1.1. المتغير التابع:

تعرف المتغيرات التابعة أيضاً بالمتغيرات الداخلة، وهذا لأن تحديد قيمتها يتحدد من داخل النموذج، وفي نموذج الدراسة الحالية المراد قياسه يتمثل المتغير التابع في:

- مؤشر تنوع الصادرات (Diversification Index): هو مؤشر إحصائي يُستخدم لقياس درجة تنوع

هيكل الصادرات لبلد ما، ويأخذ هذا المؤشر قيمة تتراوح بين (0) و (1)، بحيث:

تقترب قيمة المؤشر من (1) عندما تكون صادرات البلد مركزة في عدد محدود من السلع أو موجهة إلى

عدد محدود من الأسواق، أي أن البلد يعاني من ضعف تنوع صادراته.

تقترب قيمة المؤشر من (0) عندما تكون الصادرات موزعة بشكل متوازن على عدة سلع ووجهات، مما

يدل على ارتفاع تنوع القاعدة التصديرية.

ويتم حساب هذا المؤشر وفق معادلة مبنية على الفروقات بين هيكل صادرات البلد وهيكل الصادرات

العالمية، كما هو مستخدم في تقارير منظمة الأونكتاد (UNCTAD)، وكلما اقترب المؤشر من الصفر

كان ذلك دليلاً على تقارب هيكل صادرات الدولة من الهيكل العالمي، أي تنوع أكبر في الصادرات.

2.1.1. المتغيرات المستقلة:

وتسمى أيضاً بالمتغيرات المفسرة أو بالمتغيرات الخارجية، وهذا لأن تحديد قيمتها يتحدد من خارج

النموذج، حيث يفترض أنها معلومة مسبقاً تؤثر على المتغير التابع وتساعد في تفسير التغيرات التي تحدث فيه،

وبالنسبة لنموذج الدراسة الحالية فإن المتغيرات المستقلة تتشكل في:

- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (dom): يعتبر هذا المتغير أحد مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي والذي جرى استخدامه في أغلب الأبحاث والدراسات القياسية السابقة، حيث يعكس هذا المؤشر مدى فعالية الجهاز المصرفي، وهذا باعتبار أن القطاع الخاص هو الأكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية ذات المردودية الكبيرة، كما ويفترض أن القروض الموجهة للقطاع الخاص ترتبط بشكل مباشر بزيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وتكييفها مع المعايير الدولية، وهذا الأمر سيعتبر عليه تبعا بفتح أسواقا جديدة.
- العرض النقدي (M2): ويعرف على أنه تلك العملات النقدية المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هو الكمية النقدية المتمثلة في جميع وسائل الدفع المتاحة.¹ ويعتبر العرض النقدي (M2) أيضا أحد مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي، فكلما توسّع الجهاز المصرفي في تقديم الخدمات المالية وزادت قدرته على اجتذاب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، ارتفع مستوى عرض النقود، مما يشير إلى زيادة ثقة الأفراد في النظام المصرفي وفي تحسن كفاءة الوساطة المالية.
- الانفتاح التجاري (Trade Open): يعرف الانفتاح التجاري على أن تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى التخفيض من قيمة التعريف الجمركية التي تتميز بالارتفاع، ويقاس الانفتاح التجاري بين الدول بعدة مؤشرات أهمها وأكثرها استخداما مؤشر الحصة من التجارة الذي يقاس بنسبة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) للناتج المحلي الإجمالي.²
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): ويعرف على أنه مساهمة رأس المال في مؤسسة قائمة أو إنشاء مؤسسة جديدة من قبل مستثمر أجنبي، سواء من خلال فتح فرع في الخارج، أو زيادة رأس المال، أو تأسيس شراكة مع شركاء أجنبي، ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في المرحلة الابتدائية من تأسيس المؤسسة.³

ويمكن تلخيص ما ذكر في الجدول الموالي:

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 49.

² حسين فرج الحويج، الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص: 04.

³ Raymond Bertrand, Economie Financière Internationale, Paris, édition PUF, 1997, P: 91.

الجدول رقم (01-02): متغيرات الدراسة

نوع المتغير	الاسم	الترميز	الوحدة	الإشارة المتوقعة للمعلمة
التابع	مؤشر تنوع الصادرات	HHX	////////	////////
المستقل	القروض الموجهة للقطاع الخاص	DOM	% من الناتج المحلي الإجمالي	سالبة
	العرض النقدي	M2	نسبة مئوية %	سالبة
المساعد	الانفتاح التجاري	OPEN	نسبة مئوية %	سالبة
	الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	% من الناتج المحلي الإجمالي	سالبة

المصدر: من إعداد الطلبة.

2.1. التحليل الاقتصادي لاتجاه تغيرات التطور المالي للجهاز المصرفي وتنوع الصادرات في الجزائر

بعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة للنموذج القياسي، سنحاول من خلال هذا العنوان التطرق إلى تحليل اتجاه تطور هذه المتغيرات خلال الفترة 2000 – 2023.

1.2.1. تحليل تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 2000-2023

ويلخص هذا التطور وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 2000-2023

السنة	القيمة	كنسبة من GDP	السنة	القيمة	كنسبة من GDP
2000	284.166	5.95	2012	2247.000	12.89
2001	337.219	7.35	2013	2722.000	15.05
2002	550.208	11.24	2014	3121.700	16.39
2003	587.780	10.33	2015	3588.300	19.19
2004	674.731	10.18	2016	3957.100	20.23
2005	895.871	11.42	2017	4568.300	21.84
2006	1055.694	11.50	2018	5032.200	22.37
2007	1212.953	12.29	2019	5221.300	22.89
2008	1411.041	12.11	2020	5386.600	26.10
2009	1597.976	14.83	2021	5647.900	22.64
2010	1804.707	13.77	2022	5761.600	18.22
2011	1981.452	12.55	2023	6236.300	18.86

المصدر: صندوق النقد العربي والبنك الدولي.

تشير بيانات الفترة 2000-2023 إلى وجود اتجاه تصاعدي واضح في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، سواء من حيث القيمة المطلقة (بالمليار دج) أو من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فقد

ارتفعت القروض من 284.2 مليار دج سنة 2000 إلى 6236.3 مليار دج سنة 2023، أي تضاعفت أكثر من 20 مرة خلال 23 سنة.

✓ المرحلة الأولى: 2005-2000:

شهدت هذه المرحلة انطلاقة تدريجية في حجم التمويل الموجه للقطاع الخاص، حيث ارتفعت القروض من 5.95% إلى 11.42% من GDP، مما يعكس تحسنا أوليا في السياسة الائتمانية بعد بداية الإصلاحات الاقتصادية.

✓ المرحلة الثانية: 2012-2006:

تميزت هذه الفترة بنمو أسرع للقروض: ارتفعت من 1055.7 مليار دج إلى 2247 مليار دج، حيث ارتفعت نسبة القروض من 11.50% إلى 12.89%، لكن بوتيرة أقل مقارنة بالنمو الفعلي للقروض، مما يشير إلى أن الناتج المحلي كان ينمو بدوره بوتيرة موازية.

✓ المرحلة الثالثة: 2019-2013:

شهدت هذه المرحلة تسارعا ملحوظا في دعم القطاع الخاص، حيث ارتفع حجم القروض ارتفعت من 2722 مليار دج إلى 5221.3 مليار دج، أما القروض كنسبة من الناتج المحلي فقد ارتفعت من 15.05% إلى 22.89%، مما يدل على إرادة سياسية ومصرفية أقوى لدعم هذا القطاع، رغم التحديات المالية والاقتصادية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط.

✓ المرحلة الرابعة: 2023-2020:

خلال هذه الفترة، استمرت الزيادة في حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص، فقد انتقلت من 5386.6 مليار دج إلى 6236.3 مليار دج، لكن نسبة القروض من الناتج المحلي نلاحظ أنها تراجعت من 26.10% سنة 2020 إلى 18.86% سنة 2023، مما يشير إلى ارتفاع كبير في الناتج المحلي ربما بسبب انتعاش صادرات المحروقات بعد الجائحة، أو إلى تباطؤ نسبي في الإقراض الجديد مقارنة بنمو الاقتصاد.

2.2.1. تحليل تطور العرض النقدي (M2) في الجزائر للفترة 2023-2000

يمثل العرض النقدي (M2) أحد المؤشرات الأساسية للتطور المالي في الاقتصاد، ويشمل إجمالي العملات في التداول إضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، ويعد هذا المؤشر انعكاسا لمستوى النشاط المالي والمصرفي، وثقة الأفراد والفاعلين الاقتصاديين في النظام المصرفي

ويلخص هذا التطور وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): التوزيع الهيكلي للعرض النقدي في الجزائر للفترة 2000-2023

وحدة القياس: مليار دج

السنة	العرض النقدي M2	نسبة نمو العرض النقدي M2	السنة	العرض النقدي M2	نسبة نمو العرض النقدي M2
2000	2022.534	13.03	2012	11015.10	10.94
2001	2473.500	22.30	2013	11941.50	8.41
2002	2901.500	17.30	2014	13686.80	14.61
2003	3299.500	13.72	2015	13704.50	0.13
2004	3644.400	10.45	2016	13816.30	0.82
2005	4070.400	11.69	2017	14974.60	8.38
2006	4827.600	18.60	2018	16636.70	11.1
2007	5994.600	24.17	2019	16506.6	-0.78
2008	6956.000	16.04	2020	17659.6	6.98
2009	7178.700	3.20	2021	20053.5	11.55
2010	8162.800	13.71	2022	22964.5	5.54
2011	9929.200	21.64	2023	24330.8	5.94

المصدر:

- (1990-2011): Banque d'Algérie: Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012, PP : 30, 47, 48, 61, 62.

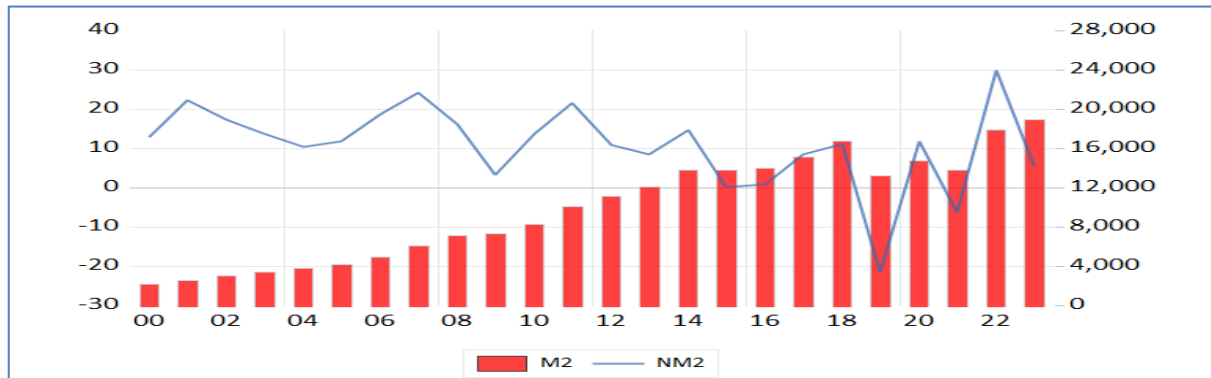
- (2016-2012): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص: 11.

- (2018-2017): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص: 11.

- (2023-2019): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 66، 2024، ص: 11.

حسب بيانات الجدول رقم (02-03) السابق والذي يوضح تطور العرض النقدي في الجزائر، نجد أن العرض النقدي المعبر عنه بـ M2 قد عرف نمواً متواصلاً طيلة فترة الدراسة، أين تضاعفت قيمته بأكثر من 8 مرات وهذا بانتقال حجمه من 2022.534 مليار دج في بداية الفترة إلى 24330.8 مليار دج في نهايتها.

الشكل رقم (02-02): تطور العرض النقدي M2 في الجزائر للفترة 2000-2023



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم (02-03).

من خلال الجدول رقم (02-03) السابق والشكل أعلاه، نلاحظ أن ارتفاع معدل نمو العرض النقدي M2 من سنة 2000 إلى سنة 2001، بحيث انتقل من 13.03 % إلى 22.33 % مسجلاً زيادة قدرت بـ 450.966 مليار دج في ظرف سنة واحدة، ولعل السبب في ذلك يرد إلى:

- ✓ التوسع في قيمة الأرصدة النقدية الخارجية والتي بلغت 1310.746 مليار دج سنة 2001 مقابل 775.948 مليار دج سنة 2000، نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية وارتفاع حصة عائدات صادراته، وهو ما أسفر عن زيادة في خلق النقود نظير الزيادة في حجم الاحتياطات من العملة الصعبة.
 - ✓ ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي حيث تم الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 الذي أقره رئيس الجمهورية على مدار ثلاث سنوات (من أفريل 2001 إلى أفريل 2004)، حيث خصص له مبلغ قدر بحوالي 07 مليار دولار أي ما يقابل 520 مليار دج.
 - ✓ "ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68 % سنة 2001 من إجمالي الديون الداخلية، أي بمبلغ يقدر بـ 107.72 مليار دج موزعة إلى 73.89 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30 % سنة 1993 أي بمبلغ 22.0207 مليار دج موزعة إلى 12.0034 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص".¹
- أما الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2005 فقد سجلت تراجع في حركة معدلات نمو العرض النقدي M2، حيث انتقلت على الترتيب من مستوى 17.30 % لتصل إلى مستوى 11.69 %، وهو ما يعكس فاعلية السياسة النقدية المتبعة والتي تعتمد على استهداف حجم العرض النقدي ومن ثمّ استرجاع الفائض من حجمه في السوق.

وحسب ما أكدته بنك الجزائر فيما يخص الفترة الممتدة 2005-2007 فإن معدلات نمو العرض النقدي M2 قد زادت بسبب زيادة العملة المتداولة في الاقتصاد والتي بلغت 200 مليار دج سنة 2007 مقابل 161.8 مليار دج سنة 2006، أي ما يعادل نمو يفوق 40 % من زيادة العملة في التداول بين سنتي 2005 و 2007، ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر إلى أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر قد بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007 نظير 1081.4 مليار دج مع نهاية ديسمبر 2006، مما يكشف عن تزايد العرض النقدي لدى البنوك،² في هذا المقام نشير إلى أن معدل نمو العرض النقدي المسجل في سنة 2007

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2014، ص: 25.

² وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (دراسة قياسية 1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2015-2016، ص: 134.

والذي بلغ 24.17% قد تجاوز المعدل المستهدف من قبل السياسة النقدية في بداية نفس السنة والذي يتراوح بين 17.5% و 18.5%، وهو ما يفسر بفشل أدوات السياسة النقدية المتبعة على امتصاص الفائض من التداول.¹

ابتداءً من سنة 2007 إلى غاية سنة 2010 سجلت هذه الفترة تذبذب في معدلات نمو العرض النقدي M2 بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل أدنى مستوى له سنة 2009 قدر بـ 3.2% مقارنة مع سنة 2008 (16.04%)، وذلك راجع لسببين رئيسيين هما: الأول وكما أشار إليه بنك الجزائر هو نتاج الصدمة الخارجية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وانخفاض معدل زيادة صافي الموجودات الخارجية إلى حدود 6.23% (ما يعادل 639.1 مليار دج) سنة 2009 مقارنة بـ 38.18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيُرد إلى تقلص حجم الودائع تحت الطلب من 3424.954 مليار دج سنة 2008 إلى 3114.81 مليار دج سنة 2009، وهو ما أثر بشكل سلبي على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.²

نفس الملاحظة السابقة بالنسبة للفترة الممتدة (2011-2018)، فقد سجل تطور نمو العرض النقدي M2 معدلات إيجابية غير أنها متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل أدنى مستوياته سنة 2015 بمعدل نمو قدر بـ 0.13% يُرد سببه إلى التراجع الحاد في صافي الموجودات الخارجية وهذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط والتي وصلت بحلول سنة 2015 إلى 58.23 دولار للبرميل، أما أعلى مستوى له فقد سُجل في سنة 2011 نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية وارتفاع أسعار النفط، وبشكل عام يمكن القول أن زيادة حجم ونمو العرض النقدي يتأرجح بتأرجح صافي الموجودات الخارجية وتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية، فكلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية ارتفع حجم ونمو العرض النقدي نتيجة لارتفاع حصة الإيرادات من صادرات النفط والتي يتم تنقيدها وتحويلها إلى عملة وطنية من قبل البنك المركزي.

مع هذا، يمكن أن ننوه إلى أن نمو العرض النقدي M2 لسنة 2017 والذي وصل إلى 8.38% يرجع سببه إلى انتعاش طفيف في أسعار النفط وإلى دخول سياسة طبع النقود أو ما تسمى بسياسة التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ منذ شهر أكتوبر من ذات السنة، حيث قدر حجم النقود التي تم إصدارها بـ 2185 مليار دج، ونفس الملاحظة كذلك فيما يخص زيادة نمو العرض النقدي M2 لسنة 2018 والذي وصل إلى 11.1% يعزى بشكل أساسي إلى طبع المزيد من النقود والذي قدر بـ 1820 مليار دج مع نهاية سبتمبر لذات السنة.³

أما الفترة 2019-2023 فقد شهد فيها العرض النقدي اتجاهاً تصاعدياً واضحاً، مع مستويات متفاوتة من النمو السنوي. ففي سنة 2019، عرف العرض النقدي تراجعاً طفيفاً بنسبة -0.78% ليصل إلى 16506.6 مليار

¹ Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, rapport 2007, juillet 2008, P: 180.

² Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, rapport 2009, P: 152.

³ بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص: 19.

دج، ثم سجل انتعاشاً في سنة 2020 بنسبة 6.98% ليبلغ 17659.6 مليار دج، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي خلال 2021، حيث بلغ معدل النمو 13.55%، ليصل العرض النقدي إلى 20053.5 مليار دج، وهو ما يعكس توسعاً نقدياً ملموساً، أما في سنة 2022، فقد تباطأ معدل النمو إلى 4.54%، رغم استمرار الزيادة في الحجم ليبلغ 22964.5 مليار دج، وفي سنة 2023، عاد النمو للارتفاع نسبياً إلى 5.94%، مسجلاً حجماً نقدياً قدره 24330.8 مليار دج.

3.2.1. تحليل تطورت تنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2023

من المؤشرات التي تعبر عن تنوع الصادرات نجد مؤشر تنوع الصادرات ومؤشر تركيز الصادرات

أ. تحليل التطور الهيكلي للصادرات

يعتبر التنوع في البنية الهيكلية للصادرات أحد المتطلبات الأساسية للتنوع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية، لأن هذا سوف يجعلها تتفادى أو تتجاوز المخاطر الناجمة عن الصدمات المحتملة كالانخفاض الحاد لأسعار النفط هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف ينعكس هذا التنوع في الصادرات على مكانة الدولة ومشاركتهما في الأسواق الدولية فضلاً عن مدى تنافسيتهما في التجارة الدولية، والجدول الموالي يبين التغير النسبي للبنية الهيكلية للصادرات في الجزائر للفترة 2001-2022.

الجدول رقم (02-04): التغير النسبي للبنية الهيكلية للصادرات الجزائية للفترة 2001-2022

الوحدة: مليار دولار

السنة	الصادرات	ص خ المحروقات	السنة	الصادرات	ص خ المحروقات	ص خ المحروقات	السنة
2001	19.09	18.53	0.56	2013	64.86	63.81	1.05
2002	18.71	18.11	0.61	2014	60.12	58.46	1.66
2003	24.47	23.99	0.47	2015	34.56	33.08	1.48
2004	32.22	31.55	0.67	2016	29.3	27.91	1.39
2005	46.38	45.59	0.79	2017	34.56	33.2	1.36
2006	54.74	53.61	1.13	2018	41.11	38.9	2.21
2007	60.59	59.61	0.98	2019	34.99	32.93	2.07
2008	78.59	77.19	1.4	2020	21.93	20.02	1.91
2009	45.18	44.41	0.77	2021	38.558	34.06	4.5
2010	57.09	56.12	0.97	2022	65.526	59.549	5.977
2011	72.88	71.66	1.22	2023	55.554	50.496	5.058
2012	71.73	70.58	1.15				

المصدر:

—BANQUE D'ALGERIE: STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992 – 2020, Juin 2022, PP :93-95.

— بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 63، الثلاثي الثاني 2023، ص: 27.

— بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2022، سبتمبر 2023، ص: 87.

تشير القراءة الأولية لبيانات الجدول (04-02) أعلاه إلى أن الجزائر تعاني مشكلة الاعتماد شبه التام على تصدير منتج واحد ألا وهو المحروقات على حساب المنتجات الأخرى، فقد سجلت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات 18.53 مليار دولار سنة 2001 لتصل 50.496 مليار دولار سنة 2023 أي بزيادة قدرت بـ 31.966 مليار دولار، أما بالنسبة لصادرات المنتجات خارج المحروقات فقد سجلت سنة 2001 مقدار 0.56 مليار دولار لترتفع إلى 5.058 مليار دولار سنة 2023، ويرد السبب في هذا الارتفاع إلى ارتفاع صادرات المنتجات الغذائية لتلها صادرات التجهيزات الصناعية، ثم المنتجات نصف المصنعة لتلها المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية والمواد الأولية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (05-02): التغير النسبي للبنية الهيكلية للصادرات الجزائرية للفترة 2001-2023

الوحدة: مليون دولار

مقدار التغير	2023	2001	
9209	9713	504	منتجات نصف مصنعة
9893	9921	28	المنتجات الغذائية
3843	3880	37	المواد الأولية
9836	9881	45	التجهيزات الصناعية
6419	6431	12	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية
263	285	22	التجهيزات الفلاحية

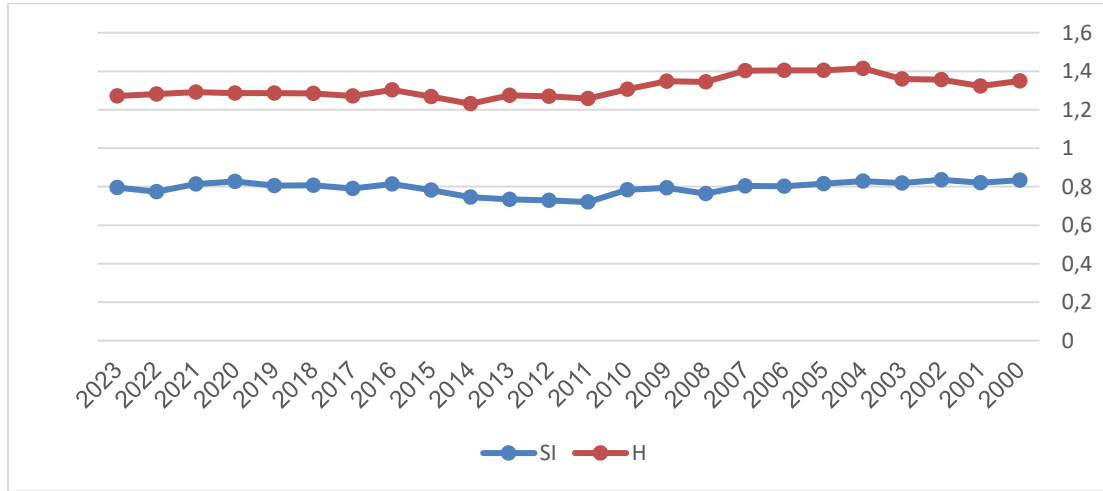
المصدر:

- فضيلة مزوزي، محمد قويدري، تقييم وتحليل مؤشر تنوع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان هرفندل - دراسة تحليلية للفترة (1990-2018). مجلة معهد العلوم الاقتصادية. 23 (2)، 2020، ص: 311.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2022، سبتمبر 2023، ص: 87.

ب. تحليل تطور مؤشر تنوع الصادرات

لتقييم مستوى التنوع في هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023، تم الاستعانة بمؤشري تركيز الصادرات وتنوع الصادرات الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-03): تطور مؤشر التركيز والتنوع السلعي لإجمالي الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2023



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 01.
ملاحظة: HHX: تركيز الصادرات، HX: تنوع الصادرات

من خلال الشكل أعلاه يتضح بوجه عام عدم حدوث التنوع المطلوب الصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2023، حيث نلاحظ أن مؤشر تنوع الصادرات شهد قيمة مرتفعة وهي قريبة من الواحد صحيح (1)، وهو ما يؤدي إلى نتيجة مفادها أن الصادرات الجزائرية تفتقر إلى التنوع السلعي وبعيد كل البعد عن هيكل الصادرات العالمية، حيث بلغ متوسط مؤشر تنوع الصادرات خلال فترة الدراسة حوالي 0.79، أما مؤشر تركيز الصادرات فقد سجل أدنى قيمة له 0.44 سنة 2020 وأعلى قيمة له 0.60 سنة 2006، وهو ما يعني أن الجزائر خلال هذه السنة تعتمد في صادراتها على عدد قليل من السلع، وهي ملاحظة عامة تقريبا على مستوى فترة الدراسة بحكم أن متوسط قيم مؤشر تركيز الصادرات في مجملها قد بلغ 0.52 وهي قيمة بعيدة من الصفر.

من خلال تحليل تطور كل من مؤشر تركيز وتنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023 نصل إلى نتيجة مفادها أن الجزائر تعتمد على أحادية التصدير والمتمثلة في المحروقات.

2. طريقة جمع البيانات ومصادرها

تم الارتكاز على جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة على ثلاث قواعد للبيانات وهي:

- الموقع الرسمي لبنك الجزائر (www.bank-of-algeria.dz): حيث تم من خلاله جمع بيانات العرض النقدي (M2) بالمليار دج، والقروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- قاعدة بيانات البنك الدولي (<https://www.albankaldawli.org>): (World développement): حيث تم من خلالها جمع بيانات نسبة العرض النقدي (M2)، والقروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DOM) للفترة 2020-2023.

- قاعدة بيانات صندوق النقد العربي (<https://www.amf.org.ae/ar>): حيث تم من خلالها جمع بيانات القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2019.
- قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) (<https://unctad.org>): حيث تم من خلالها جمع بيانات كل من الانفتاح التجاري (OPEN) والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FDI)

ثالثاً: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات

1. البرامج الإحصائية

اعتمدت الدراسة على برماجين إحصائيين وهما برمجية Excel وبرمجية القياس الاقتصادي (EViews13).

2. الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة

1.1.2. اختبارات جذر الوحدة

تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي قبل تقدير أي علاقة ضرورة تحري استقرارية السلاسل الزمنية، حيث اثبت جرانجر 1983، إن تقدير نماذج بواسطة المربعات الصغرى العادية مع سلاسل غير مستقرة يمكن تؤدي إلى نتائج مظلمة من خلال ما يعرف بالانحدار الزائف،¹ ونظراً لوفرة عدة اختبارات للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم الاستعانة باختبار ديكي فولر المطور (ADF)، حيث يعتمد هذا الاختبار الأخير في دراسة استقرارية السلسلة X_t على تقدير النماذج التالية:²

$$\text{Mod}[4] : \Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{Mod}[5] : \Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{Mod}[6] : \Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

ويختبر ADF الفرضية العدمية من خلال إجراء مقارنة بين القيمة الإحصائية t-statistics المقدره للمعلمة ϕ مع القيم الجدولية لديكي فوار المطور، فإذا كانت القيمة المحسوبة (T_{cal}) أقل من القيمة الجدولية (T_{tab}) فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية بوجود جذر الوحدة، أي السلسلة الزمنية غير مستقرة، أما إذا

¹ Granger, C.W.J and Newbold, *Spurious Regressions in Econometrics*, J. Econometrics., 1974, P : 111-120.

² Bourbonnais Regis, *Econométrie, Manuel et Exercice corrigés*, Dunod, Paris, 9^{ème} édition, 2015, P: 250.

تجاوزت القيمة الجدولية فهذا يعني قبول الفرضية البديلة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة على اثر غياب جذر الوحدة فيها.

أما من حيث إستراتيجية هذا الاختبار فإنها تقوم على أساس اختبار أفضل نموذج من النماذج الثلاثة السالفة الذكر، حيث يتم البدء باختبار النموذج السادس (يتضمن ثابت واتجاه عام)، ويلاحظ إذا كان الاتجاه معنوي إحصائياً، أي $(\text{Prop (Trend)} < 0.05)$ ، فإذا لم يكن معنوياً يتم كخطوة ثانية اختبار النموذج الرابع (يتضمن ثابت فقط)، ونلاحظ إذا كان الثابت معنوي إحصائياً، أي $(\text{Prop (c)} < 0.05)$ ، فإذا كان غير ذلك يتم اللجوء كآخر خطوة إلى اختبار النموذج الخامس (لا يتضمن لا ثابت ولا اتجاه عام).¹

2.2. نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL

يعتبر نموذج (ARDL) والمسمى بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، من أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي أصبحت شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، حيث قدم هذا النموذج وطور من قبل Pesaran (1997)، Shin and Sun (1998)، بالإضافة إلى كل من Pesaran et Al (2001)، حيث دمج فيه نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في أنموذج واحد، ووفقاً لهذا تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

يرى Pesaran أن اعتماد وتطبيق نموذج (ARDL) لابد أن تتخذ فيه السلاسل الزمنية محل الدراسة درجة استقراريتها إما عند مستواها الأصلي $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، أو مزيج من الاثنين، وهو ما يعني في المقابل اشتراط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، أي عند أخذ الفرق الثاني.²

تكتب الصيغة العامة للنموذج $ARDL (P, q_1, q_2, \dots, q_K)$ والمكون من متغير تابع (Y) و (K) ومن المتغيرات التفسيرية $(X_1, X_2, \dots, X_K)$ بالشكل الرياضي الموالي:

$$\Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + \mu_t \quad \dots \dots \dots (01)$$

¹ وفاء رمضاني، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2020-2021، ص: 214.

² PESARAN M. HASHEM, SHIN, YONGCHEOL SHIN, RICHARD J, SMITH, "BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS", JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 16, 2001, P: 291

حيث تمثل: Δ : الفروق الأولى، C : الحد الثابت، μ_t : حد الخطأ العشوائي، B : معاملات العلاقة طويلة الأجل، λ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل، $(P, q_1, q_2 \dots q_K)$: تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات $(Y, X_1, X_2 \dots X_K)$ على الترتيب.

وتتلخص منهجية ARDL في إتباع الخطوات التالية:

① اختبار استقراره السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

② الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الأجل القصير بواسطة (OLS).

③ اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار منهج الحدود (Bound Test): يعمل هذا الاختبار على التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة إحصاء اختبار فيشر (F)، حيث تحسب هذه الأخيرة - قيمة F- وفق العلاقة التالية:

$$F = \frac{R^2/K - 1}{(1 - R^2)/n - k} \dots \dots \dots (02)$$

④ تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ): بعد التأكد من وجود علاقة توازن في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم كخطوة مولية تقدير معلمات النموذج للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) استناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة.

⑤ اختبار سلامة واستقراره النموذج ARDL: للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة المعنية، أي من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير، يُستعان بالاختبارين التاليين:¹

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي. (Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM))

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

(Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ)).

وفقاً لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ للنموذج ARDL إذا وقع التمثيل البياني للاختبار كل من (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل الحدود الحرجة (الحد

¹ Kidanemariam Gidey Gebrehiwot, "The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to CoIntegration", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.13, 2015, P: 162.

الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، أما إذا وقع التمثيل البياني لذات الاختبارين خارج الحدود الحرجة فإن المعلومات المقدرة في هذه الحالة لا تتسم بالاستقرار الهيكلي.

⑥ الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة أداء النموذج ARDL المقدر: ويتم ذلك من خلال إجراء ما يلي:

- اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).¹
- اختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH).²
- اختبار لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

Lagrange Multiplier Test of Residual { Brush-Godfrey} (BG).³

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque Bera (JB)).⁴
- اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي (Ramsey Rest Test).⁵

¹ BREUSCH , T. S., TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS, australian economic papers, Vol 17(issue 31), December 1978, PP: 334-355.

² ENGLE , R. F., Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation, Econometrica, Vol 50(issue 4), July 1982, PP: 978-1007.

³ BREUSCH , T. S., & PAGAN , A. R., A SIMPLE TEST FOR HETEROSCEDASTICITY AND RANDOM COEFFICIENT VARIATION, Econometrica, vol 47(issue 5), September 1979, PP: 1287-1294.

⁴ Jarque, C. M., & Bera, A. K., EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY, HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF REGRESSION RESIDUALS, Economics Letters, issue 6, 27 october 1980, PP: 255-259.

⁵ Ramsey, J.B., Test for Specification Errors in Classical Linear Least -Squares Regression Analysis, Journal of the Royal Statistical Society, Vol 31, N02, 1969, PP: 350-371.

المبحث الثاني

تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

يتعلق هذا الشق من الدراسة إلى تقدير وقياس أثر تطور التطور المالي للجهاز المصرفي على تنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2023 وذلك من خلال صياغة النموذج المناسب مع استخلاص نتائجه وتحليلها وتفسيرها، للحكم على إثبات أو نفي الفرضيات التي تبنتها الدراسة.

أولاً: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول الموالي أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الوسط الحسابي (Mean)، الوسيط (Median)، أقل قيمة لكل متغير (Minimum) وأكبر قيمة (Maximum)، بالإضافة إلى الانحراف المعياري (Std. Dev).

الجدول رقم (02-06): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	HHX	M2	DOM	OPEN	FDI
Mean	0.809708	13.17965	15.42655	62.66292	0.997917
Median	0.820500	12.43868	14.30149	62.49000	0.890000
Maximum	0.854000	54.05141	26.10317	76.38000	2.020000
Minimum	0.766000	-0.757531	5.949052	46.14000	- 0.350000
Std. Dev	0.027655	10.70005	5.379072	7.128674	0.569408
Obs	24	24	24	24	24

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13 (أنظر الملحق رقم 02)

من خلال معطيات الجدول رقم (02-06) أعلاه يتضح ما يلي:

- متغيرة تنوع الصادرات (HHX): والتي تتكون من 24 مشاهدة ممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى قيمة 0.766 مسجلة في سنة 2008، وأقصى قيمة 0.854 مسجلة في سنة 2020، في حين سُجل مستوى الوسط الحسابي للفترة ككل بـ 0.809708، بينما ما ينصّف قيم مشاهدات متغيرة تنوع الصادرات (HHX) قيمة وسطية قدرت هذه الأخيرة بـ 0.820500، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها هو انحراف معياري قدر بـ 0.027655.

- متغيرة العرض النقدي (M2): والتي تتكون من 24 مشاهدة ممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى قيمة -0.757531 % مسجلة في سنة 2019، وأقصى قيمة 54.05141% مسجلة في سنة 2001، في حين سُجل الوسط الحسابي للفترة ككل بـ 13.17965، بينما ما ينصّف قيم مشاهدات متغيرة العرض النقدي (M2) قيمة وسطية قدرت هذه الأخيرة بـ 12.43868، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها هو انحراف معياري قدر بـ 10.70005.

- متغيرة القروض الموجهة للقطاع الخاص (DOM): والتي تتكون من 24 مشاهدة ممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى قيمة 5.949052% مسجلة مع بداية الفترة، وأقصى قيمة 26.10317% مسجلة في سنة 2020، في حين سُجل الوسط الحسابي للفترة ككل بـ 15.42655%، بينما ما ينصف قيم مشاهدات متغيرة (DOM) قيمة وسطية قدرت هذه الأخيرة بـ 14.30149%، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها هو انحراف معياري قدر بـ 5.379072.

- متغيرة الانفتاح التجاري (OPEN): والتي تتكون من 24 مشاهدة ممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى قيمة 46.14000 مسجلة في سنة 2020، وأقصى قيمة 76.38000 مسجلة في سنة 2008، في حين سُجل الوسط الحسابي للفترة ككل بـ 62.66292، بينما ما ينصف قيم مشاهدات متغيرة (OPEN) قيمة وسطية قدرت هذه الأخيرة بـ 62.49000، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها هو انحراف معياري قدر بـ 7.128674.

- متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): والتي تتكون من 24 مشاهدة ممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى قيمة 0.350000 - مسجلة في سنة 2015، وأقصى قيمة 2.02 مسجلة في سنة 2001، في حين سُجل الوسط الحسابي للفترة ككل بـ 0.997917، بينما ما ينصف قيم مشاهدات متغيرة (FDI) قيمة وسطية قدرت هذه الأخيرة بـ 0.89، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها هو انحراف معياري قدر بـ 0.569408.

ثانيا: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة وفق طريقة ديكي فولر المطور (ADF)، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): نتائج اختبار جذر الوحدة وفق طريقة ديكي فولر المطور (ADF)

		At Level				
		HHX	M2	DOM	OPEN	FDI
With Constant	Prob	0.2561	0.1407	0.4038	0.6160	0.0650
With Constant & Trend	Prob	0.4611	**0.0019	0.3735	0.8799	**0.0043
At First Difference						
With Constant	Prob	**0.0001	**0.0006	**0.0058	0.3298	**0.0000
With Constant & Trend	Prob	**0.0112	**0.0052	**0.0196	**0.0018	**0.0001

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13. (أنظر إلى الملحق رقم 03)

تبين نتائج الجدول أعلاه أن المتغيرتين (M2)، (FDI) مستقرة عند المستوى (At Level)، وفق النموذج الذي يحتوي على اتجاه عام وحد ثابت (With Constant & Trend)، وذلك لأن قيم الاحتمالية (Prob) جاءت أقل من مستوى معنوية 0.05، أما المتغيرات (HHX)، (DOM)، (OPEN) فإنها غير مستقرة في حالتها الأولى (At Level).

(Level)، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول ، أما عند أخذ الفرق الأول (At First Differnce) لذات المتغيرات فإن بياناتها تتحول إلى حالة الاستقرار ومن ثم رفض فرضية العدم .

استنادا لما سبق يتضح أن المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر (عند المستوى) والدرجة الأولى (عند الفرق الأول)، وهو ما يسمح باتباع منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL باعتبارها المنهجية الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة.

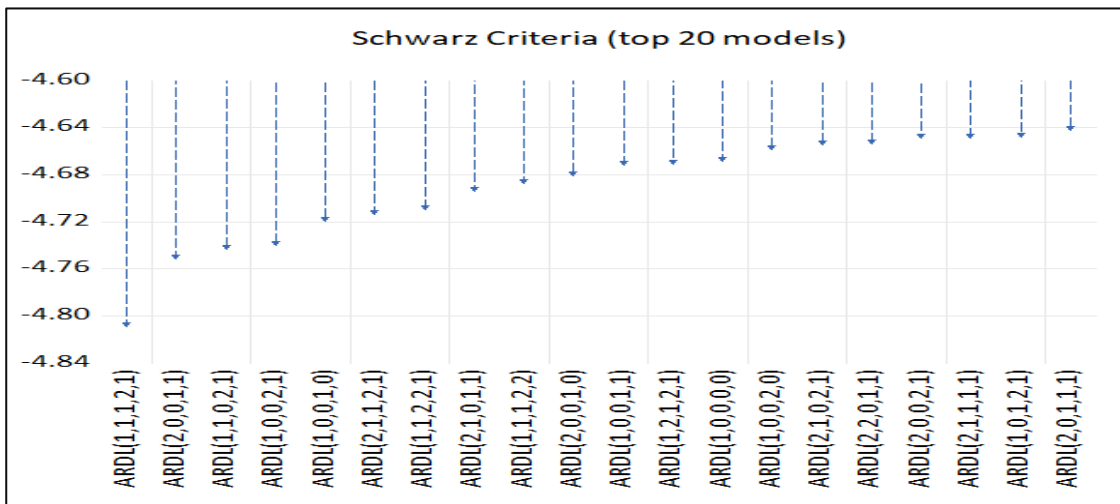
ثالثا: تقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL

1. نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج (ARDL)

قبل إجراء اختبار مدى وجود علاقة توازنية في الأمد البعيد (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وفق اختبار الحدود (Bound Test) ، يستلزم أولا تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج.

بالاعتماد على معيار جودة المعلومة (Schwarz) تم اختيار عدد الفجوات الزمنية المناسبة لكل متغير من متغيرات نموذج الدراسة آليا، عند درجة تأخير (Lags=2) وعليه يكون نموذج الانحدار الذاتي المناسب هو نموذج ARDL(1.1.1.2.1) .

الشكل رقم (02-04): نتائج اختيار فترة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13.

ويركز هذا الاختبار على فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات تتمثل في $H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0$ ، مقابل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج) . $H_1: \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$ ، وتجدر الإشارة على أن هذا الاختبار يعتمد على احصائية F-statistics ، حيث إذا

كانت قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت F-statistics أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم لعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت القيمة F-statistics محصورة ما بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran et al (2001) فإن النتائج تكون غير محددة.¹

الجدول رقم (02-08): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج الدراسة

F-statistics = 4.835148	القيم الحرجة (Critical Bounds)					
	مستوى معنوية 1 %		مستوى معنوية 5 %		مستوى معنوية 10 %	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
	4.280	5.840	3.058	4.223	2.525	3.560

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13. (أنظر إلى الملحق رقم 04)

توضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية (مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير التابع تنويع الصادرات، نلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحسوبة قدرت بـ (4.835148) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، 10% وهو ما يدل قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، أي وجود علاقة توازنية (تكامل مشترك) طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

2. تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاصلاحات الاقتصادية يُمكننا الولوج إلى مرحلة مواءمة تتمثل في تقدير نموذج ARDL في الأجلين الطويل والقصير كما يلي:

1.2. تقدير معاملات النموذج في الأجل القصير

لغرض قياس العلاقة في المدى القصير، تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ Error correction model حيث أن هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة المدى، والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي، بمعنى آخر بيان تصحيح العلاقة بين الأجل القصير والأجل الطويل من خلال معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1))، فإذا كانت هذه الأخيرة سالبة ومعنوية فهذا يشير ضمناً إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية الطويلة الأجل خلال السنة نفسها.

¹ علي عبد الزهرة حسن – عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 34، المجلد 09، ص: 188.

الجدول رقم (02-09): نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير

Error Correction				
Dependent Variable: D(HHX)				
Method: ARDL				
Date: 04/20/25 Time: 12:14				
Sample: 2002 2023				
Included observations: 22				
Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): M2 DOM OPEN FDI				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
Number of models evaluated: 162				
Selected model: ARDL(1,1,1,2,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.165780	0.179462	-6.495972	0.0000
D(M2)	-0.002376	0.000419	-5.670918	0.0000
D(DOM)	0.001092	0.001874	0.582440	0.5684
D(OPEN)	-9.27E-05	0.000818	-0.113364	0.9112
D(OPEN(-1))	0.003038	0.000858	3.541486	0.0027
D(FDI)	0.018907	0.006420	2.945103	0.0095
R-squared	0.817048	Mean dependent var	0.000455	
Adjusted R-squared	0.759875	S.D. dependent var	0.024166	
S.E. of regression	0.011842	Akaike info criterion	-5.807373	
Sum squared resid	0.002244	Schwarz criterion	-5.509816	
Log likelihood	69.88110	Hannan-Quinn criter.	-5.737277	
F-statistic	14.29091	Durbin-Watson stat	1.952244	
Prob(F-statistic)	0.000020			
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13.

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمات نموذج الدراسة ذو دلالة إحصائية بين مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic باستثناء معلمة القروض المقدمة للقطاع الخاص ومعلمة الانفتاح التجاري، وقد توزعت هذه التأثيرات في علاقتها مع مؤشر تنوع الصادرات بين ما هو سلبي وما هو إيجابي، فمتغيرة العرض النقدي المبطنة بفترة واحدة لها تأثير عكسي ومعنوي مع مؤشر تنوع الصادرات عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني أن العرض النقدي للسنة الفارطة سيؤثر على تنوع الصادرات في السنة الحالية بشكل إيجابي، فكما هو معلوم أنه كلما كان مؤشر تنوع الصادرات يقترب من الصفر دل ذلك على ارتفاع تنوع الصادرات للبلد، أما بالنسبة كل من متغيرة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر المبطين بفترة واحدة فتربطهما علاقة طردية بمؤشر تنوع الصادرات وهو ما يعني كلما زاد الأول استجاب الثاني بالانخفاض أي اتجه مؤشر تنوع الصادرات إلى القيمة الواحد صحيح، ويمكن أن نفسر أن زيادة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الأجل القصير لا يساهمان في تنوع الصادرات بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي وهيمنة قطاع المحروقات على جاذبية الاستثمار، إذ تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة دون أن تمتد إلى قطاعات إنتاجية قابلة للتصدير، كما أن الانفتاح التجاري أدى بالأساس إلى زيادة الواردات بدل تحفيز الصادرات، نتيجة ضعف القدرة التنافسية للمنتوج المحلي.

ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل قوية نحو التوازن، بمعنى أن تنوع الصادرات يستغرق ما يقارب 0.85779 سنة ($1/0.85779 = 1.165780$) أي تقريباً 10 أشهر باتجاه قيمته التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات التوضيحية (M2, DOM, OPEN,).

(FDI)، بتعبير أكثر تفصيل إذا حدثت أي صدمة على مستوى المتغيرات التوضيحية المذكورة بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على تنوع الصادرات مدة عشرة أشهر تقريباً حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، وهو ما يعني سرعة تأثير قيم أهم هذه المتغيرات على تنوع الصادرات في الاقتصاد الجزائري.

2.2. تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة باستخدام منهجية ARDL في الأجل الطويل.

الجدول رقم (10-02): نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.002947	0.000804	-3.666916	0.0019
DOM(-1)	-0.002342	0.001270	-1.843253	0.0828
OPEN(-1)	-0.005498	0.000768	-7.156104	0.0000
FDI(-1)	0.037021	0.009681	3.824009	0.0014
C	1.189576	0.065482	18.16656	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

- **العرض النقدي M2:** نلاحظ أن المتغيرة M2 ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما أن العلاقة بينها وبين مؤشر تنوع الصادرات هي علاقة عكسية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره -0.002947، وهو ما يعني أن كلما زاد العرض النقدي بوحدة واحدة سوف يتجه مؤشر تنوع الصادرات إلى الحد الأدنى أي إلى القيمة الصفر بـ 0.002947 وحدة، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ونشير إلى أنه عندما يتجه مؤشر تنوع الصادرات إلى القيمة الصفر فهذا يعني أن الاقتصاد يتميز بدرجة تنوع عالية في الصادرات، ويمكن أن نفسر العلاقة الإيجابية بين التوسع في العرض النقدي وتنوع الصادرات في الجزائر من خلال تحفيز الاستثمار المحلي في القطاعات الإنتاجية غير المرتبطة بالمحروقات، عبر قناه تخفيض كلفة التمويل وتشجيع المؤسسات على التوسع والإنتاج إذا تم توجيهه نحو قطاعات قابلة للتصدير (كالزراعة، الصناعة، الصناعات التحويلية والخدمات)، كل هذا يمكن أن يؤدي تدريجياً إلى تنوع القاعدة التصديرية، وفي هذا السياق ما يجب الإشارة إليه أن تأثير العرض النقدي على تنوع الصادرات في الجزائر قد جاء ضعيف، ويمكن أن نفسر ذلك في توجيه السيولة نحو الاستهلاك بدل الاستثمار المنتج، في ظل غياب قاعدة صناعية

قادرة على الاستفادة من التمويل، كما يمكن أن يرد إلى بيئة الأعمال غير المحفزة، فالبيروقراطية، عدم استقرار السياسات، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية تقلل من فعالية أي تمويل متاح، حتى وإن توفر بفضل توسع العرض النقدي.

- **القروض الموجهة للقطاع الخاص DOM:** ترتبط متغيرة القروض الموجهة للقطاع الخاص بمؤشر تنوع الصادرات بعلاقة عكسية ومعنوية عند 10% وهو ما يتوافق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، وهو ما يعني كلما زاد حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص بوحدة واحدة سوف يزداد تنوع الصادرات بـ 0.002342 وحدة، فكما هو معروف أن تراجع مؤشر تنوع الصادرات (الإشارة السالبة لمعلمة DOM) معناه أنه يتجه نحو القيمة الصفر أي هناك تنوع لهذا الاقتصاد، ولكن ما يجب الإشارة إليه أن تأثير القروض الموجهة للقطاع الخاص على تنوع الصادرات في الجزائر قد تميز بالضعف، حيث يمكن أن نفسر ذلك من خلال دعم الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأخيرة تواجه محدودية في حجم القروض، وصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي، خاصة تلك الناشئة أو غير المضمونة، كما أن غياب مرافقة حقيقية لهذه المؤسسات، وضعف التوجيه نحو الأسواق الخارجية، سيقلل من أثر هذا التمويل على تنوع القاعدة التصديرية.
- **الانفتاح التجاري OPEN:** ترتبط متغيرة الانفتاح التجاري بمؤشر تنوع الصادرات بعلاقة عكسية ومعنوية عند 5% وهو ما يتوافق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، وهو ما يعني كلما زاد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة سوف يزداد تنوع الصادرات بـ 0.005498 وحدة، فكما هو معروف أن تراجع مؤشر تنوع الصادرات (الإشارة السالبة لمعلمة OPEN) معناه أنه يتجه نحو القيمة الصفر أي هناك تنوع لهذا الاقتصاد، ويمكن تفسير الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على تنوع الصادرات من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية ونقل التكنولوجيا، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، إلا أن هذا الأثر يمتاز بالضعف والمحدودية بسبب هيمنة قطاع المحروقات وضعف التنوع في القاعدة الإنتاجية الوطنية.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر FDI:** ترتبط متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر بمؤشر تنوع الصادرات بعلاقة طردية ومعنوية عند 5%، وهو ما يعني كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف يتراجع تنوع الصادرات بـ 0.037021 وحدة، فكما هو معروف أن تراجع مؤشر تنوع الصادرات (الإشارة الموجبة لمعلمة FDI) معناه أنه يتجه نحو القيمة الواحد أي لا يوجد تنوع لهذا الاقتصاد، ويمكن تفسير الأثر العكسي للاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الصادرات في الجزائر في الأجل الطويل، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يساهم بشكل رئيسي في قطاع المحروقات، وبالتالي فهو يعزز الاعتماد على صادرات النفط والغاز ويحد من تنوع القاعدة التصديرية، كما أن قلة الاستثمار في

القطاعات الإنتاجية الأخرى وعدم انتقال التكنولوجيا الحديثة إلى الصناعات المحلية يضعف فرص تطوير قطاعات جديدة قادرة على التصدير.

3. اختبار صلاحية النموذج المقدر

بعد تقدير النموذج المعتمد للدراسة تأتي الخطوة الموالية من أجل التحقق من صلاحيته من الناحية القياسية، حيث سيتم التعرض إلى مجموعة من الاختبارات، منها ما هو متعلق بسلسلة البواقي ومنها ما هو متعلق باستقرار هيكل النموذج

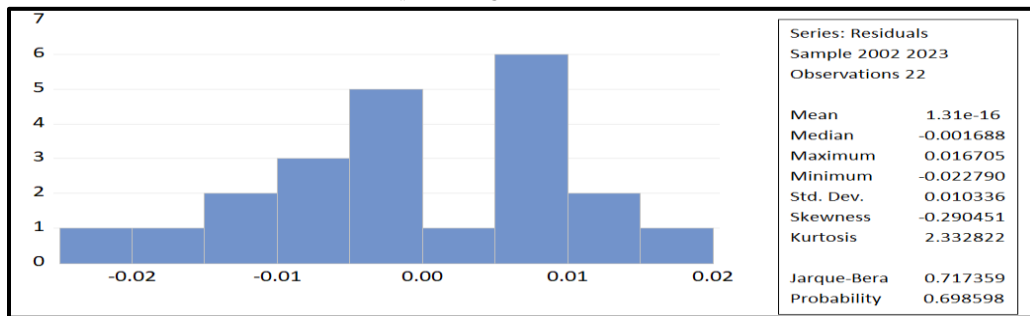
1.3. الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

وتتمثل في اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Normality test)، اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM test) واختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity test).

1.1.3. اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test)

قصد التأكد من أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، تم استخدام اختبار Jarque – Bera، والشكل الموالي يوضح نتائج الاختبار.

الشكل رقم (02-05): اختبار التوزيع الطبيعي لـ Jarque – Bera



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13.

من خلال نتائج الشكل السابق يتبين أن القيمة الإحصائية لـ Jarque – Bera بلغت (0.717359) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (Probability) ما مقداره (0.698598)، وهو الأمر الذي يقود مباشرة إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم أي أن سلسلة بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

2.1.3. اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM test)

قصد التأكد من أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، تم الاستعانة باختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (11-02): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لـ Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.294324	Prob. F(2,9)	0.7519
Obs*R-squared	1.350582	Prob. Chi-Square(2)	0.5090

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13.

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وذلك لأن القيمة الاحتمالية جاءت أكبر من مستوى معنوية 5%.

3.1.3 اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroskedasticity test).

قصد التأكد من أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء، تم الاستعانة باختبار ARCH، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (12-02): اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء لـ ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.448990	Prob. F(1,19)	0.2435
Obs*R-squared	1.488034	Prob. Chi-Square(1)	0.2225

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13.

من خلال نتائج الجدول السابق يتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء، وذلك لأن القيمة الاحتمالية للاختبار جاءت أكبر من مستوى معنوية 5%.

2.3 اختبارات جودة النموذج

1.2.3 اختبار مدى ملاءمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي

قصد التأكد من مدى ملاءمة النموذج من حيث الشكل الدالي، تم الاستعانة باختبار Ramsey Reset test، حيث يستند هذا الاختبار على فرضيتين، فرضية العدم تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة سوء التوصيف الرياضي للنموذج، والفرضية البديلة تنص على أن النموذج يعاني من سوء التوصيف الرياضي، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (02-13): اختبار ملائمة الشكل الرياضي للنموذج (Ramsey Reset test)

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: HHX HHX(-1) M2 M2(-1) DOM DOM(-1) OPEN OPEN(-1) OPEN(-2) FDI FDI(-1) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.391650	10	0.7035
F-statistic	0.153390	(1, 10)	0.7035
Likelihood ratio	0.334896	1	0.5628

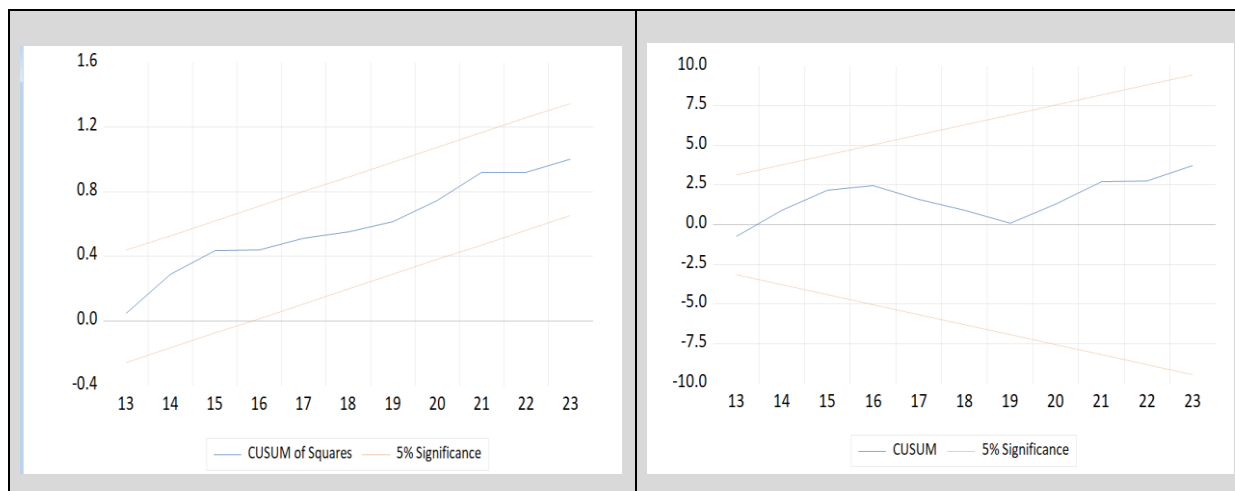
المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13.

من خلال نتائج الجدول السابق يتبين أن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي، وهو ما يعني قبول فرضية العدم، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لكل من إحصائية t-statistic و F-statistic (0.7035) جاءت أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي فهو نموذج محدد بشكل ملائم وصحيح.

2.2.3. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

قصد التأكد من مدى استقرارية النموذج لمقدر والمصاحبة لمنهجية (ARDL)، ثم الاستعانة باختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، وهذا من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلي فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات قصيرة الأجل، والشكل الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم (02-06): نتائج اختبار Cusum و Cusum of square.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مستخرجات EViews13.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن (CUSUM SQ) (CUSUM) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، وهو ما يعني أن جميع المعلومات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية.

الخلاصة

سعى هذا الفصل إلى قياس وتحليل أثر التطور المالي للجهاز المصرفي على تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج المهمة في كل من الأجلين القصير والطويل.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- سجلت القروض الموجهة للقطاع الخاص تطوراً معتبراً سواء من حيث القيمة المطلقة (بالمليار دج) أو من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فقد ارتفعت قيمة القروض من 284.2 مليار دج سنة 2000 إلى 6236.3 مليار دج سنة 2023، أي تضاعفت أكثر من 20 مرة خلال 23 سنة.
- شهد العرض النقدي (M2) نمواً ملحوظاً يعكس التوسع النقدي وتحسن حجم الكتلة النقدية المتاحة داخل الاقتصاد الوطني، حيث تضاعفت قيمته بأكثر من 8 مرات وهذا بانتقال حجمه من 2022.534 مليار دج في بداية الفترة إلى 18776.00 مليار دج في نهايتها.
- متوسط مؤشر تنوع الصادرات خلال فترة الدراسة حوالي 0.79 وهي قريبة من الواحد، متوسط قيم مؤشر تركيز الصادرات في مجملها قد بلغ 0.52 وهي قيمة بعيدة من الصفر، يتضح عدم حدوث التنوع المطلوب للصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2023، أي أن الجزائر تعتمد على أحادية التصدير والمتمثلة في المحروقات. ظلت طيلة هذه الفترة تعتمد على الصادرات النفطية بنسبة تفوق 90%، ولم تنجح الجهود الحكومية وبرامج التصدير في تنويع القاعدة التصديرية بشكل فعال.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bound Test) أن قيمة F-statistics كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- سرعة التعديل نحو التوازن كانت مرتفعة، حيث يستغرق أثر الصدمة الناتجة عن المتغيرات التفسيرية على تنويع الصادرات حوالي 10 أشهر للعودة إلى الوضع التوازني، مما يعكس تفاعلاً سريعاً نسبياً للمتغيرات.
- العرض النقدي (M2) له تأثير عكسي ومعنوي على تنويع الصادرات في كل من الأجل القصير والطويل، وهو ما يشير إلى أن التوسع النقدي يُترجم إلى تمويل إنتاجي موجه للتصدير، من خلال تحفيز الاستثمار المحلي في القطاعات الإنتاجية غير المرتبطة بالمحروقات، عبر قناة تخفيض كلفة التمويل وتشجيع المؤسسات على التوسع والإنتاج إذا تم توجيهه نحو قطاعات قابلة للتصدير (كالزراعة، الصناعة، الصناعات التحويلية والخدمات)، كل هذا يمكن أن يؤدي تدريجياً إلى تنويع القاعدة التصديرية.

- القروض الموجهة للقطاع الخاص (DOM) أثرت سلباً على تنوع الصادرات بشكل معنوي في الأجل الطويل فقط، وهو ما يتوافق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، وهو ما يعني كلما زاد حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص سوف يزداد تنوع الصادرات ، ولكن ما يجب الإشارة إليه أن تأثير القروض الموجهة للقطاع الخاص على تنوع الصادرات في الجزائر قد تميز بالضعف، حيث يمكن أن نفسر ذلك من خلال دعم الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأخيرة تواجه محدودية في حجم القروض، وصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي، خاصة تلك الناشئة أو غير المضمونة، كما أن غياب مرافقة حقيقية لهذه المؤسسات، وضعف التوجيه نحو الأسواق الخارجية، سيقبل من أثر هذا التمويل على تنوع القاعدة التصديرية.
- صحة النموذج القياسي تأكدت من خلال مختلف اختبارات التشخيص (التوزيع الطبيعي، الارتباط الذاتي، تباين الأخطاء، استقرار المعلمات)، مما يعزز مصداقية التقديرات المستخدمة.
- استقرار المعلمات تأكد عبر اختبار CUSUM و CUSUM of Squares، وهو ما يدل على عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج المدروس خلال فترة الدراسة.

خاتمة

في ضوء التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، خصوصاً فيما يتعلق بالاعتماد المفرط على صادرات المحروقات، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أحد المحاور الاستراتيجية المهمة لتحقيق تنوع اقتصادي فعّال، والمتمثل في مدى تأثير تطور الجهاز المصرفي على تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة ربط الجانب النظري بالتحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) لاستكشاف طبيعة العلاقة بين المؤشرات المصرفية ومؤشر تنوع الصادرات.

فيما يلي عرض لأبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة، متبوعاً بالتوصيات المقترحة استناداً إلى هذه النتائج، إلى جانب تقديم رؤية لآفاق البحث المستقبلية.

أولاً: اختبار الفرضيات

■ **الفرضية الأولى:** "لم يشهد مستوى تنوع الصادرات في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2000-2023، حيث ظلت الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل كبير على المحروقات"، وهي فرضية صحيحة، فقد تم اثباتها من خلال الجانب التحليل الاقتصادي لمؤشر تركيز الصادرات، حيث أظهرت البيانات الصادرات ومؤشر تركيز الصادرات (مثل مؤشر هيرشمان-هيرفيندال) أن صادرات الجزائر ظلت مرتبطة بشكل شبه كلي بصادرات المحروقات (النفط والغاز الطبيعي)، حيث مثّلت ما يزيد عن 90% من إجمالي الصادرات خلال أغلب سنوات الدراسة، وحتى بعد اعتماد بعض الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الوطنية لدعم التصدير، لم يطرأ تغيير جوهري على هيكل الصادرات الجزائرية، وهذا ما يعكس استمرار ضعف التنوع الأفقي والعمودي، فضلاً عن محدودية النفاذ إلى أسواق جديدة، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات غير النفطية.

■ **الفرضية الثانية:** "يوجد تأثير عكسي للقروض الموجهة للقطاع الخاص على تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023"، وهي فرضية صحيحة في شقها الأول وخاطئة في شقها الثاني، فمن خلال النتائج القياسية باستخدام نموذج ARDL تبين أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لها تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية مع تنوع الصادرات في الأجل الطويل، في حين لم يكن له تأثير معنوي في الأجل القصير، ولكن ما يجب الإشارة إليه أن تأثير القروض الموجهة للقطاع الخاص على تنوع الصادرات في الجزائر في الأجل الطويل قد تميز بالضعف، حيث يمكن أن نفسر ذلك من خلال دعم الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأخيرة تواجه محدودية في حجم القروض، وصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي، خاصة تلك الناشئة أو غير المضمونة، كما أن غياب مرافقة حقيقية لهذه المؤسسات، وضعف توجيهه نحو الأسواق الخارجية، سيققل من أثر هذا التمويل على تنوع القاعدة التصديرية.

■ **الفرضية الثالثة:** "تمارس التغيرات الحاصلة في العرض النقدي (M2) تأثيرًا عكسيًا على تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023"، وهي فرضية صحيحة، فقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن العرض النقدي (M2) له تأثير سلبيًا ومعنويًا في كل من الأجلين القصير والطويل على تنوع الصادرات، ويمكن أن يفسر العلاقة الإيجابية بين التوسع في العرض النقدي وتنوع الصادرات في الجزائر من خلال تحفيز الاستثمار المحلي في القطاعات الإنتاجية غير المرتبطة بالمحروقات، عبر قناه تخفيض كلفة التمويل وتشجيع المؤسسات على التوسع والإنتاج إذا تم توجيهه نحو قطاعات قابلة للتصدير (كالزراعة، الصناعة، الصناعات التحويلية والخدمات)، كل هذا يمكن أن يؤدي تدريجيًا إلى تنوع القاعدة التصديرية، وفي هذا السياق ما يجب الإشارة إليه أن تأثير العرض النقدي على تنوع الصادرات في الجزائر قد جاء ضعيف، ويمكن أن يفسر ذلك في توجيه السيولة نحو الاستهلاك بدل الاستثمار المنتج، في ظل غياب قاعدة صناعية قادرة على الاستفادة من التمويل، كما يمكن أن يرد إلى بيئة الأعمال غير المحفزة، فالبيروقراطية، عدم استقرار السياسات، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية تقلل من فعالية أي تمويل متاح، حتى وإن توفر بفضل توسع العرض النقدي.

ثانيًا: أبرز النتائج التطبيقية

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة في الجانب التطبيقي، نذكر:

1. وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التطور المالي وتنوع الصادرات، كما أظهرت نتائج اختبار الحدود.
2. نموذج $ARDL(1,1,1,2,1)$ تم اعتماده بناء على معايير اختيار الفجوات المثلى.
3. سرعة التعديل نحو التوازن بعد حدوث صدمة في المتغيرات كانت مقبولة، حيث بلغت حوالي 10 أشهر.
4. تم التأكد من استقرار النموذج القياسي باستخدام اختبارات CUSUM و CUSUM of Squares، إضافة إلى اجتياز جميع اختبارات التشخيص (الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين، التوزيع الطبيعي).
5. النتائج الجزئية أظهرت محدودية الدور التحفيزي للقطاع المصرفي في دعم أنشطة التصدير خارج المحروقات.

ثالثًا: توصيات الدراسة

بناء على ما تم التوصل إليه، تقترح الدراسة جملة من التوصيات العملية:

- ✓ تعزيز آليات توجيه القروض نحو القطاعات القادرة على التصدير.
- ✓ تعزيز دور البنوك في مرافقة المشاريع القابلة للتصدير من خلال تقديم خدمات غير مالية، مثل الاستشارة التقنية والمالية، مما يزيد من فعالية استخدام القروض.
- ✓ تحسين مناخ الأعمال والاستثمار من خلال إصلاحات مؤسسية حقيقية تضمن الشفافية، وحماية حقوق المستثمرين، وتسهيل إجراءات التصدير.

رابعاً: آفاق الدراسة

بعد معالجة إشكالية هذه الدراسة والتي تركز على التعرف في مدى تأثير التطور المالي للجهاز المصرفي على تنوع الصادرات في الجزائر، ومن خلال مناقشة أهم النتائج المتوصل إليها، فإن هذه النتائج ذاتها تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- دور الابتكار المالي في تعزيز الصادرات الجزائرية والتنافسية العالمية.
- دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنوع الصادرات.
- دور أسواق رأس المال في تمويل الأنشطة التصديرية غير النفطية.
- تجارب دولية ناجحة في تنوع صادراتها.
- أثر الاستقرار النقدي على المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

① الكتب:

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
3. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك "المبادئ والأسس"، دار الكندي، الأردن، ط 01، 2003.
4. خالد أمين عبد الله -- إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
5. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية "الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
6. خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997.
7. خليل عبد الرحمن رزق، النقود والبنوك والأسواق المالية، دار المسيرة، عمان، 2017.
8. زيادة رمضان - محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط 02، 2010.
9. زينب عوض الله -- أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003.
10. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010.
11. شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
12. صبيح تادريس قريصة -- مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
13. عبد الباسط محمد عبد المعطي، الاقتصاد النقدي والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.
14. عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة "إدارة البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
15. علي عبد العزيز الشمالي- علي عبد العزيز الطراح، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
16. فائق شقير -- عاطف الأخرس- عبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
17. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 01، 2007.
18. محمد سعيد أبو سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.
19. محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية-المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2010.
20. محمد كمال خليل الحزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
21. مروان عطون، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982.

22. ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، دار نهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 5، 2014.

2 المنكرات والأطروحات الجامعية:

24. بروت داودي، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة 1967 إلى 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، 2017-2018.

25. بوحنية فالي، أثر التطور المالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي-دراسة قياسية تحليلية لعينة من الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر -- الوادي، الجزائر، 2023-2024.

26. الشاذلي إبراهيم خالد الماحي، أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، جمهورية السودان، 2018.

27. علي عبايه، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018-2019.

28. قشرو فتية، استراتيجية ترقيية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016-2017.

23 مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية-نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

29. وردة شيان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (دراسة قياسية 1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2015-2016.

30. وسام شيلي، محاولة اختبار مدى قدرة الإصلاحات الرقابية بازل (3) على تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري للفترة (2004-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.

31. وفاء رمضاني، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2020-2021.

3 الدوريات والمجلات:

32. أولاد زاوي عبد الرحمان- حريش ناجي، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، العدد 07، المجلد 05، جوان 2017.
33. بن قانة إسماعيل -- بوغزالة امحمد عبد الكريم، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 1، 2015.
34. حسين فرج الحويج، الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2024.
35. حمادة كمال -- دبوش عبد القادر، محددات تطور القطاع المالي "حالة الدول العربية لجنوب المتوسط للفترة 1996-2011"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 29، العدد 09، 2015.
36. سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2016.
37. عامر عبد الرحيم، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كمؤشر للتطور المالي وداعم للنمو الاقتصادي-دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2017.
38. عزى خليفة، مسعودي زكرياء، زلاسي رياض، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02.
39. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2014.
40. علي عبد الزهرة حسن -- عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 34، المجلد 09، 2013.
41. عمار حمد خلف، قياس تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011.
42. فضيلة مزوزي- محمد قويدري، تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان-هرفنديل دراسة تحليلية للفترة 1990-2018، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، الجزائر، المجلد 23، العدد 02، 2020.

43. لحسن عقومة -- مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2020.

44. نهلة أحمد أبو العز، تقييم أداء القطاع المالي في إفريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد 02، 2020.

④ النصوص التشريعية والتنظيمية:

45. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2022، سبتمبر 2023.
46. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 63، الثلاثي الثاني 2023.
47. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2019، ديسمبر 2020.
48. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.
49. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019.
50. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 66، 2024.
51. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.
52. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من القانون 10-17 الصادر 10-11-2017 يتم القانون رقم 11-03 الصادر في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض، السنة 54، العدد 57، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017.
53. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 01-01 مؤرخ في 4 دي الحجة 1421 الموافق لـ 27 فبراير 2001 يعدل ويتم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2001.
54. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 غشت 2001.
55. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق لـ 26 غشت 2010 يعدل ويتم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.
56. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام رقم 03-02 مؤرخ في 9 رمضان 1423 الموافق لـ 14 نوفمبر 2002 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2002.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

① Books / Livres:

57. Mishkin, F. S, & Eakins, S. G, Financial Markets and Institutions. (9th ed.), Pearson, 2018.
58. Rose, P. S., & Hudgins, S. C, Bank Management & Financial Services, (9th ed.), McGraw-Hill/Irwin, 2012.

59. Mishkin, F. S, The Economics of Money, Banking and Financial Markets, (11th ed.). Pearson.,2016.
60. Sammpson Thomas A. Money Banking and economic Analyses. 2eme edition. Prentice Hall. 1981.
61. Huang, Y, Determinants of financial development, UK: Palgrave Macmillan, 2011.
62. Raymond Bertrand, Economie Financière Internationale, Paris, édition PUF, 1997.
63. Granger, C.W.J and Newbold, Spurious Regressions in Econometrics, J. Econometrics,, 1974.
64. Bourbonnais Regis, Econométrie,Manuel et Exercice corrigés ,Dunod, Paris, 9^{eme} édition, 2015.

② Academic theses and dissertations/ Conférences, colloques et séminaires:

65. Eric Justinian Lugeiyamu, Is export diversification a key Force to Africa's Economic Growth? - Cross Country Evidence, unpublished master, Jonkoping University, Jonkoping, 2016.

③ Articles:

66. Calderon. C& Liu.L, The direction of causality between financial development and economic growth, Journal of deve lopment Economics, 72(1), 2003.
67. Huang W, Emerging Markets, Financial Openness and financial Development, Bristol Economics, 6(588).
68. Giritli N & Kalmaz, D.B, Re-examining the impact of financial Development on the economic growth of North Cyprus through the moderating role of the education Sector, Journal of public affairs, 2020.
69. Puatwoe, J. T., & Piabuo, S. M. ,Financial sector development and economic growth: evidence from Cameroon, Financial Innovation, 3(1), 2017.
70. Sindani, M., & Buchichi, A, The impact of financial sector deepening on economic growth in Kenya, International Journal of Social Sciences and Project Planning Management .1(1), 2013.
71. Ang, J. B., & McKibbin, W. J ,Financial liberalization, financial sector development and growth: evidence from Malaysia, Journal of development economics, 84(1), 2007.
72. Hu, M., Zhang, J., & Chao, C. Regional financial efficiency and its non-linear effects on economic growth in China, International Review of Economics & Finance, 59, 2018.
73. Ozturk, N., & Karagoz, K, Relationship Between Inflation And Financial Development: Evidence From Turkey,International Journal Of Alanya Faculty Of Business, 4 (2), 2012.
74. Levine, R, Financial Development and Economic Growth Views and Agenda, Journal of Economic Literature, 35(2), 1997.
75. Nakhoda Aadil, Bank Competition and Export Diversification, EERI Research Paper Series, Economics and Econometrics Research Institute, 2013.
76. Oziengbe Scott AIGHEYISI, FACTORS AFFECTING EXPORT DIVERSIFICATION IN ECOWAS SUB-REGION, West African Financial and Economic Review (WAFER), 18(2), 2018.
77. Rémy HOUNSOU, Firmin Gbetoho AYIVODJI, Analysis of the Determinants of Export Diversification in the Franc Zone: A Comparative Study in WAEMU and CAEMU Countries, Journal of Economics and Public Finance, 6(1), 2020.
78. Teshager Mazengia, Misikir Bezabih, Fasika Chekol, Financial Development and Export Diversification in Ethiopia: ARDL Approach, Cogent Economics & Finance, Vol. 11, Iss. 1, 2023.
79. Florian Unger, Financial Development and Export Concentration, CESifo Working Paper, No. 10305, 2023.
80. karima Touati -Nassim Keddari, Short and long term determinants of export diversification in Algeria: ARDL model (1995-2020), Journal Of North African Economies, Economics and Development Laboratory, FSECSG, University of Bejaia – Algeria, 19(31), 2023.
81. Hewa O. Ismael, Econometric Analysis of Factors Influencing Export Diversification in the Iraqi Economy, Koya University Journal of Humanities and Social Sciences (KUJHSS), 8(1), 2025.

82. TALNAN Hongwopena Evrard, Financial development and comparative advantage: the effect offinancial development on manufacturing export in Africa, Revue Française d'Economie et de Gestion, 6(7), 2025.
83. PESARAN M. HASHEM , SHIN , YONGCHEOL SHIN, RICHARD J , SMITH, "BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS ", JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 16, 2001.
84. Kidanemariam Gidey Gebrehiwot, "The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to CoIntegration", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.13, 2015.
85. BREUSCH , T. S, TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS, australian economic papers, Vol 17(issue 31), December 1978.
86. ENGLE , R. F, Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation, Econometrica, Vol 50(issue 4), July 1982.
87. BREUSCH, T. S., & PAGAN, A. R, A SIMPLE TEST FOR HETEROSCEDASTICITY AND RANDOM COEFFICIENT VARIATION. Econometrica, vol 47(issue 5), September 1979.
88. Jarque, C. M., & Bera, A. K, EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY, HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF REGRESSION RESIDUALS, Economics Letters, issue 6, 27 october 1980.
89. Ramsey, J.B, Test for Specification Errors in Classical Linear Least -Squares Regression Analysis, Journal of the Royal Statistical Society, Vol 31, N02, 1969.

④ Reports:

90. Department for international development, The Importance of financial Sector Development for Growth and Poverty Reduction: Policy Division Working, 2004.
91. ESCWA(Economic and Social Commission for Western Asid), Economic Trends and Impacts: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected ESCWA Member Countries, Issue N03, United Nations, New York, 2005.
92. Siope V, O. M., Export Diversification and Intra - Industry trade in Africa. United Nation Economic Commission for Africa DRAFT, 2012.
93. Salomon Samen, A Primer, On Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, Grouth and Gisis Unit-World Bank Institute, May 2010.
94. Siope.V.Ofa-Malcolm Spence-Simon Mevel and Stephen Karingi, Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa, United Nations Economic Commission for Africa DRAFT, June 2012.
95. Ali Ridwan-Jeffrey Alwang-and Paul B. Siegel, Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability? Policy Research and External Affairs Working Papers, World Bank, July 1991.
96. Banque d'Algérie: Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012.
97. Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2007, juillet 2008
98. Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2009.
99. BANQUE D'ALGERIE: STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992 – 2020, Juin 2022.

⑤ Conferences, symposia, and seminars:

100. Corine Sandra Kendo Tchakounte, Francis Menjo Baye, Fondo Sikod, Impact Du Développement Du Secteur financier sur la Pauvreté Selon le Genre En Milieu Rural Camerounais, African. Economic Conference (Aec), 2008.

⑥ Web Sites / Sites Web:

www.bank-of-algeria.dz
<https://www.albankaldawli.org>
<https://www.amf.org.ae/ar>
<https://unctad.org/>

ثالثاً: البرامج

- 1- *TSP-EVIEWS 13*.
- 2- *Microsoft office Excel 2019*.

الملاحق

الملحق رقم 01: بيانات تركيز الصادرات وتنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2023

	HH	HHX
2000	0.515	0.823
2001	0.502	0.822
2002	0.52	0.826
2003	0.541	0.836
2004	0.586	0.832
2005	0.588	0.826
2006	0.602	0.767
2007	0.598	0.772
2008	0.58	0.766
2009	0.554	0.819
2010	0.523	0.772
2011	0.538	0.779
2012	0.54	0.775
2013	0.541	0.776
2014	0.485	0.79
2015	0.485	0.814
2016	0.489	0.813
2017	0.48	0.828
2018	0.478	0.807
2019	0.48	0.827
2020	0.458	0.854
2021	0.477	0.853
2022	0.508	0.824
2023	0.476	0.832

حيث:

:تنوع الصادراتHX: تركيز الصادرات، HHX

الملحق رقم 02: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	HHX	M2	DOM	OPEN	FDI
Mean	0.809708	13.17965	15.42655	62.66292	0.997917
Median	0.820500	12.43868	14.30149	62.49000	0.890000
Maximum	0.854000	54.05141	26.10317	76.38000	2.020000
Minimum	0.766000	-0.757531	5.949052	46.14000	-0.350000
Std. Dev.	0.027655	10.70005	5.379072	7.128674	0.569408
Skewness	-0.312971	2.242701	0.248966	-0.223723	-0.047932
Kurtosis	1.828952	10.04797	2.095784	2.739045	3.030316
Jarque-Bera	1.763157	69.79273	1.065543	0.268305	0.010109
Probability	0.414129	0.000000	0.586976	0.874457	0.994958
Sum	19.43300	316.3115	370.2371	1503.910	23.95000
Sum Sq. Dev.	0.017591	2633.295	665.4916	1168.814	7.457196
Observations	24	24	24	24	24

الملحق رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		HHX	M2	DOM	OPEN	FDI
With Constant	t-Statistic	-2.0736	-2.4521	-1.7298	-1.2837	-2.8654
	Prob.	0.2561	0.1407	0.4038	0.6160	0.0650
		n0	n0	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2124	-5.2420	-2.3909	-1.9773	-4.8155
	Prob.	0.4611	0.0019	0.3735	0.5795	0.0043
		n0	***	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0143	-1.5417	0.7367	-0.3401	-1.4057
	Prob.	0.6771	0.1131	0.8667	0.5497	0.1443
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(HHX)	d(M2)	d(DOM)	d(OPEN)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-5.8525	-5.0498	-4.0170	-1.8899	-7.2581
	Prob.	0.0001	0.0006	0.0058	0.3298	0.0000
		***	***	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4408	-4.7940	-4.1114	-5.3060	-6.9214
	Prob.	0.0112	0.0052	0.0196	0.0018	0.0001
		**	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.9956	-5.1250	-3.8789	-1.9426	-7.3417
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0005	0.0517	0.0000
		***	***	***	*	***
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

الملحق رقم 04: نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج الدراسة

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 4
 Trend type: Rest. constant (Case 2)
 Sample size: 22

Test Statistic	Value
F-statistic	4.835148

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample ...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.